

Distr. General
16 October 2006

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ
برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من
الأنشطة البرية
الدورة الثانية
بيجين، ١٦ - ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

تقرير الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

مقدمة

١ - عقدت الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية عملاً بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي د.١ - ٦/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ والذي صادق على نتائج الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي.

أولاً - افتتاح الدورة

٢ - عقدت الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي في مركز بيجين الدولي للمؤتمرات في بيجين في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٣ - وقد افتتح السيد جو شينغسيان، وزير الإدارة الوطنية لحماية البيئة في جمهورية الصين الشعبية الدورة في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الاثنين الموافق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأدى بيانات افتتاحية السيد خالد مالك، منسق الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في

الصين، والسيدة فيرل فاندويرد منسقة برنامج العمل العالمي، والسيد إيان ماثيسون، المدير العام لعمليات حماية البيئة لدى هيئة البيئة في كندا.

٤ - وبدأ السيد جو بالإشارة إلى أن الأنشطة البرية يمكن أن تسفر عن نتائج عالمية ومحلية على البيئة البحرية وهو ما يعني ضمناً الحاجة إلى استجابة منتظمة من جانب البلدان. وقال إن برنامج العمل العالمي يشكل استجابة من هذا القبيل ولاحظ بارتياح أن البرنامج يتمتع بدعم حثيث متزايد. ونظراً إلى أهمية الشريط الساحلي في الصين للاقتصاد والرفاه البشري، أعطى البلد أولوية لحماية البيئة البحرية، وقام بأنشطة محددة لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، بما في ذلك تنفيذ خطط عمل في بعض الأهمار والبحار، ووضع ضوابط على استخدام ونقل الملوثات وتحسين معالجة مياه الصرف. وقال إنه عقب إجراء تحليل لحالة البيئة في عام ٢٠٠٥، أقر ون جيا باو رئيس الوزراء بالترابط بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ودعا إلى إجراء توازن بين الأولويات الاقتصادية والبيئية، وبخاصة الانتقال إلى ما بعد الاستجابات الإدارية إلى الاستجابات القانونية، والاقتصادية والتكنولوجية. واختتم السيد جو بيانه بتأكيد على ضرورة أن يعمل العالم في اتساق لتحسين حماية البيئة البحرية والساحلية.

٥ - وقال السيد مالك إن الكثير من التحديات العالمية لا يمكن معالجتها إلا على المستوى العالمي وأن برنامج العمل العالمي يمثل نموذجاً لمثل هذا العمل، وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أبرما مذكرة تفاهم للعمل المشترك في عام ٢٠٠٥ يرمي إلى إدماج البيئة في تعميم التخطيط الإنمائي الوطني. وتمشياً مع هذه التطورات تجرى زيادة صلة برنامج العمل العالمي بالنشاط الوطني وتخطيط الأولويات. وسوف تركز المرحلة الثالثة من البرنامج على تصميم أهدافها في التخطيط الإنمائي الوطني، وسوف تلقى الدعم من خلال تخطيط العمل المشترك الناجم عن الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولاحظ أن التكامل بين العمل البيئي والأعمال الإنمائية في الصين يسير سيراً حثيثاً، واختتم حديثه بتأكيد الحاجة إلى الارتكاز على نتائج هذه الدورة.

٦ - وبعد أن رحبت السيدة فاندويرد بالمشاركين في الدورة نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أشارت إلى أن برنامج العمل العالمي هو الآن البرنامج الحكومي الدولي الوحيد الذي يتناول الروابط بين بيئة المياه العذبة والبيئة الساحلية وأن هذه الدورة تتيح الفرصة لدراسة القضايا المتعلقة بالسواحل والبحار وما يتصل بها من مستجمعات المياه ومن ثم يمكن وضع خريطة للمضي قدماً، وفي نفس الوقت، استكشاف طرق جديدة والمساهمة على نطاق عالمي في التنمية المستدامة للمناطق الساحلية. وشددت على أن تنفيذ برنامج العمل العالمي لا يتطلب دائماً برنامج عمل وطني منفصلاً بل يحتاج إلى إقامة آليات مؤسسية وقانونية ومالية متكاملة. وتشمل التحديات المقبلة ضرورة كفاءة ألا يكون تنفيذ البرنامج مدمجاً فقط في البرامج والميزانيات والقوانين واللوائح الوطنية بل أن يظل مواكباً للأحداث من خلال معالجة التطورات الكثيرة التي حدثت منذ ١٩٩٥ وإدراجها في إطار السياسات البيئية الدولية. وسيكون للمشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة غير الحكوميين في هذه العملية. كما تمثلها الشراكة الفعالة مع برنامج البحار الإقليمية، أهمية بالغة أيضاً.

٧ - وأشار السيد إيان ماثيسون، بارتياح، إلى أن المجتمع العالمي مازال يعتبر التلوث البحري شاغلاً رئيسياً وبرنامج العمل العالمي أداة هامة لمعالجة المشكلة. ومنذ الدورة الأولى لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي المعقود في مونتريال كندا في ٢٠٠١، حدثت زيادة هامة في عدد البلدان التي وضعت برامج عمل وطنية، الأمر الذي يشير إلى تزايد الرغبة في التصدي لتحديات مصادر التلوث البرية. وثمة علامة أخرى على التقدم هي الأهمية التي تولي لتشارك المعارف وبناء علاقات عمل لدفع برنامج العمل العالمي إلى الأمام على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. واحتتم بيانه بالإشارة إلى ضرورة إتباع نهج متكامل إزاء المياه العذبة والبحرية ينطوي على العمل الجماعي لأصحاب المصلحة جميعاً، وأبرز البرنامج كنموذج لأنه يربط بين البيئتين البرية والبحرية.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - الحضور

٨ - كانت البلدان التالية ممثلة في الدورة: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بالاو، البرازيل، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوروندي، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، جزر كوك، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية ترازيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفينيا، سيراليون، السودان، سويسرا، سيشيل، شيلي، الصين، عُمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباتي، كينيا، لبنان، ليبيريا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيوي، هايتي، الهند، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليمن. وكانت فلسطين ممثلة بصفة مراقب.

٩ - وكانت وأمانات الاتفاقيات والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ومشاريعها ووكالاتها المتخصصة ممثلة أيضاً: الفريق العامل المعني بالبيئة الساحلية والبحرية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، هيئة التعاون البيئي لآسيا والمحيط الهادئ، معهد الصحة البيئية لمنطقة الكاريبي، لجنة أمريكا الوسطى للنقل البحري، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأنواع المهاجرة، اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق، المفوضية الأوروبية، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، مرفق البيئة العالمي، المنظمة البحرية الدولية، معهد المحيطات الدولي، اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، الشراكة في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، الأمانة الدائمة للجنة البحر الأسود، اتفاقية رامسار، المنظمة الإقليمية لصون بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية

لإنعاش النظام الإيكولوجي في البحر الأسود، شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمانة العامة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، معهد تونجي للبيئة والتنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، معهد اليونسكو للتعليم المتعلق بالمياه، اللجنة الأقيانوغرافية الدولية التابعة لليونسكو، مركز اليونسكو المعني بالماء للمناطق المدارية الرطبة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الأمانة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية.

١٠ - وكانت المنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى ممثلة: اتحاد البيئة لكل الصين، مجموعة الطاهر، مركز بنغلاديش للدراسات المتقدمة، شركة لاندا إكواريوم في بيجين، مركز التربية البيئية، جامعة تشوكيو، المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، المعهد البحري في فلاندرز، المركز الابتكاري للطاقة والنقل، شبكة الموارد وتبادل الخبرات في مجال المياه الدولية، المعهد المكسيكي لتكنولوجيا المياه، المؤسسة الوطنية لبحوث علم المحيطات، وكالة مياه نهر السين في نورماندي، هيئة المساعدة الاجتماعية، منتدى أصحاب المصلحة في مستقبل مستدام، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، المعهد الثالث لعلم المحيطات (الصين)، جامعة تسينغ هوا، جامعة ميتشيغان، جامعة رود آيلند، جامعة بحر إيجه، جامعة الرأس الغربي، شبكة محيطات العالم.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - انتخب السيد جو رئيساً للدورة بالتزكية. وانتخب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب الدورة بالتزكية أيضاً:

السيدة لوسيا آنا فارغا (رومانيا)	نائبة الرئيس:
السيدة ريجوبس مابودافاسي (جنوب أفريقيا)	نائبة الرئيس:
السيد فرغيسون ثيوفيلوس جو (سانت لوسيا)	نائب الرئيس:
السيد توماس لوكلن (الولايات المتحدة الأمريكية)	المقرر:

جيم - إقرار جدول الأعمال

١٢ - أقر الاجتماع الحكومي الدولي جدول الأعمال التالي استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت الذي قدمته الأمانة العامة (UNEP/GPA/IGR.2/1):

- ١ - افتتاح الدورة.
 - ٢ - تنظيم الدورة:
- (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ج) تنظيم العمل.

- ٣ - افتتاح معرض الملصقات.
- ٤ - اليوم الأول - العمل الجاري في التنفيذ الوطني:
- (أ) مناقشة افتتاحية في ندوة بشأن المضي قدماً ببرامج العمل الوطنية؛
- (ب) تشكيل أفرقة منفصلة تعمل بالتوازي:
- ١' الفريق ألف: تعميم برنامج العمل العالمي في التخطيط الإنمائي الوطني؛
- ٢' الفريق باء: تمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي؛
- ٣' الفريق جيم: تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي
- ٥ - اليوم الثاني: الشراكات - تعميم برنامج العمل العالمي
- (أ) تقرير عن اليوم الأول؛
- (ب) مقدمة ليوم الشراكات؛
- (ج) حلقات عمل للشراكات تعمل بالتوازي.
- ٦ - اليوم الثالث: وضع خطة مشتركة:
- (أ) تقرير عن اليوم الثاني؛
- (ب) استعراض المنجزات مع التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦؛
- (ج) مناقشة بشأن الوثيقة المعنونة "توجيه لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البحرية من الأنشطة البرية للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١: مساهمة برنامج العمل العالمي في الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً للتنمية المستدامة للبحار والسواحل والجزر"؛
- (د) مناقشة بشأن برنامج العمل للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (هـ) مناقشة بشأن مشروع عناصر إعلان بيجين لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي.
- ٧ - الجزء الوزاري:
- (أ) البيانات الافتتاحية

- ١٠٠ ملاحظات افتتاحية لممثل جمهورية الصين الشعبية؛
- ١٠١ ملاحظات افتتاحية من ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- (ب) تقرير الأيام من الأول إلى الثالث؛
- (ج) مناقشات وزارية/رفيعة المستوى؛
- ١٠٢ تقارير ومناقشة مدارة عن أهمية البحار والسواحل والجزر ومستجمعات المياه المرتبطة بها وكيفية المضي قدماً؛
- ١٠٣ أفرقة إقليمية تعمل بالتوازي بشأن بناء قوة دفع وشراكات.
- (د) تقديم موجز الرئيس للمناقشات التي تمت خلال الجزء الوزاري/الرفيع المستوى؛
- (هـ) اعتماد إعلان ييجين بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - اعتماد تقرير الدورة.
- ١٠ - اختتام الدورة.

دال - تنظيم العمل

- ١٣ - اتفق على أن تقسم الدورة إلى جزئين: جزء لأصحاب المصلحة المتعددين من يوم الاثنين ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى الأربعاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر للنظر في البنود من ١ إلى ٦ من جدول الأعمال المؤقت؛ وجزء وزاري يومي الخميس ١٩ تشرين الأول/أكتوبر والجمعة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر للنظر في البنود من ٧ إلى ١٠ من جدول الأعمال المؤقت.
- ١٤ - واتفق أيضاً على أن تعمل الدورة في جلسات عامة ومن خلال أفرقة منفصلة متوازية وأن ينشأ فريق صياغة مفتوح العضوية برئاسة السيدة مارا موريلو (المكسيك) للنظر في إعلان ييجين المقترح بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي.
- ١٥ - واتفق كذلك أن تعقد أثناء الجزء الأول أفرقة منفصلة موازية للنظر في ثلاثة مجالات تركيز رئيسية: تعميم برنامج العمل العالمي في خطط التنمية الوطنية؛ وتمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي؛ وتدعيم الأطر التشريعية والمؤسسية. ويتم إبلاغ نتائج هذه الأفرقة إلى الجلسة العامة للنظر فيها. ويجال موجز للنقاط الرئيسية إلى الجزء الوزاري ويدرج في تقرير الدورة.
- ١٦ - وبالنظر إلى الرغبة في تشجيع عملية تفاعلية وفي تحديد عدة أنشطة تنفيذ ملموسة، قرر الاجتماع أيضاً أن يعقد ١٩ حلقة عمل للشراكات أثناء الجزء الأول يتم إبلاغ نتائجها إلى الجلسة العامة أيضاً للنظر فيها ثم تحال إلى الجزء الوزاري وتدرج في تقرير الدورة. ويتضمن المرفق الثاني لهذا التقرير صيغة ملخصة لهذه النتائج.

١٧ - ووافق الاجتماع، تمشياً مع هدف تحديد خطوات عملية تالية من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي، على أن يتخذ جانب من الجزء الوزاري شكل مناقشات مائدة مستديرة تركز على ماهية الإجراءات التي ستكون مطلوبة لتنفيذ إعلان بيجين المقترح.

جيم - أحداث جانبية

١٨ - نُظِم عدد من الأحداث على هامش الدورة لتوفير المزيد من المعلومات الأساسية عن القضايا التي يجري النظر فيها، شملت ما يلي: تطوير مساهمة أصحاب المصلحة في الدورة الثانية للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي؛ منتدى الصين؛ الدائرة القطبية؛ النتروجين التفاعلي في البيئة؛ مرفق البيئة العالمية؛ منتدى البحار الإقليمية لشرق آسيا؛ النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا؛ دفع جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات والسواحل والدول الجزرية الصغيرة النامية والمياه العذبة في العقد القادم: القضايا والفرص الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، شاهد المشاركون فيلماً وثائقياً عنوانه "الحلقات المرجانية في المياه الباردة".

١٩ - وامتدح المشاركون في الاجتماع الذي تناول الجزء الروسي من القطب الشمالي التقدم المحرز وحثوا على تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع.

٢٠ - وتناولت حلقة العمل عن مرفق البيئة العالمية ومشاريعه للمياه الدولية برنامج العمل العالمي عن طريق تشارك المعلومات والخبرات من خلال مشروع مرفق البيئة العالمية لشبكة الموارد وتبادل الخبرات في مجال المياه الدولية.

٢١ - واستعرض المشاركون في حلقة العمل عن النتروجين التفاعلي مشروع وثيقة بعنوان "استعراض غير تقني للنتروجين التفاعلي في البيئة" من إعداد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز وودز هول للبحوث. وأوصى المشاركون بأن تنقح الوثيقة تنقيحاً جوهرياً واقترحوا أن ينظم مكتب التنسيق برنامجاً دولياً لتشارك المعلومات عن المغذيات وتأثيرها على البيئة البحرية.

٢٢ - وفي حلقة العمل عن المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، ناقش الممثلون الذين تناولوا مسائل مياه البحار والمياه العذبة جدول الأعمال للمياه العالمية. وقد شدّدوا على أهمية الاستمرار في تناول الروابط الطبيعية بين نهج إدارة مياه البحار والمياه العذبة وأهمية تيسير قيام تفاعل أوثق بين مجتمعات مياه البحار والمياه العذبة.

٢٣ - وأعد منتدى أصحاب المصلحة، استناداً إلى ما تلقاه من تغذية مرتدة من حلقات العمل، وكذلك من خلال بعض المشاورات التي تمت بطرق الاتصال الإلكتروني، ومن خلال مزيد من المشاورات تمت بالاتصال الإلكتروني، عرضاً قُدم إلى الاجتماع ويرد في المرفق الثالث لهذا التقرير.

ثالثاً - العمل الجاري في التنفيذ الوطني

ألف - مناقشة افتتاحية في ندوة عن المضي قدماً في برامج العمل الوطنية

٢٤ - وفرت السيدة فانديريد، في معرض تقديمها لموضوع التنفيذ الوطني لبرنامج العمل العالمي، نظرة عامة على أهداف اليوم الأول للدورة الراهنة وعرضت التقرير المنشور حديثاً بعنوان "حماية البيئتين الساحلية والبحرية من الأنشطة البرية: دليل للعمل الوطني". وأشارت إلى أن هذا الدليل، وهو تنقيح لكاتب نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٢ عن وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية، يشدد على أهمية تنفيذ برامج العمل الوطنية ويشمل أمثلة ملموسة مختلفة ودروساً مستفادة من تجربة السنوات الخمس الماضية.

٢٥ - وقامت السيدة لوسيا فارغا (رومانيا) بصفتها نائبة رئيس الدورة، بإدارة عملية تقديم العروض من قبل ممثلي ستة بلدان عن وضع برامج العمل الوطنية من أجل البيئة البحرية. وقدم هذه العروض السيد فرانسيسكو أرياس مدير معهد البحوث البحرية والساحلية في كولومبيا؛ والسيدة أولاف كاركيكي - لاين المدير (قضايا المياه وحماية البيئة الريفية) بوزارة البيئة في فنلندا؛ والسيد براديب كومار راوات، نائب رئيس بعثة الهند إلى الصين؛ والسيد أنيل كومار باشو، وزير البيئة في موريشيوس؛ والسيدة ريجويس مابودافاسي، نائبة وزير شؤون البيئة والسياحة في جنوب أفريقيا؛ والسيد كونراد لاوتنباكر، وكيل وزارة التجارة لشؤون المحيطات والجو، ومدير إدارة شؤون المحيطات والجو في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٦ - وأنتجت هذه العروض والمناقشات التي تلتها مجموعة واسعة من الأفكار برزت منها مواضيع مشتركة عديدة.

٢٧ - وكان واضحاً أن تصميم البرامج الوطنية يعتمد على إقامة أطر قانونية وأطر سياسات عامة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك إشراك السلطة التنفيذية الوطنية، والتنسيق بين الهيئات الحكومية على المستويين الوطني ودون الوطني، والتعاون الدولي من خلال أنشطة من قبيل برامج البحار الإقليمية. وتبين أن لمشاركة المجتمع العلمي والمجتمع المدني في عملية شاملة من النقاش والتحليل، جنباً إلى جنب مع الالتزامات الحكومية، أهمية حاسمة. وعلى سبيل المثال، فإن فنلندا وكولومبيا تنخرطان كليهما في عمليات تشاورية متعددة السنوات لإيجاد توافق آراء علمي والتزام اجتماعي واسع النطاق إزاء الجهود التي تبذلها لتحسين بيئة بحري البلطيق والكاربي. والتنفيذ الناجح للبرامج الوطنية يحتاج إلى شراكات مثل تلك المنشأة في منطقة الكاربي من خلال مبادرة شراكة "من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء".

٢٨ - ويتطلب الأمر مزيداً من الجهود لإثبات وإيضاح الروابط التي تصل البيئة البحرية بصحة البشر والنشاط الاقتصادي نظراً إلى أهميتها في كفاءة مشاركة مجموعة أكبر من الوزارات الحكومية. وهذا الاشتراك أمر جوهري لضمانة التمويل للبرامج الوطنية، سواء من مصادر داخلية أو من الجهات المانحة الدولية. ومن مميزات النهج المستند إلى النظام الإيكولوجي، والذي دلت عليه عملياً برنامج جنوب أفريقيا للنظام الإيكولوجي البحري الكبير لبنغويلا، وكذلك الولايات المتحدة في برنامجها في خليج

تشيسايبك وخليج المكسيك، أنه يعالج القضايا الإقليمية في الوقت الذي يدرس فيه أيضاً عوامل متعددة القطاعات تؤثر على حالة البيئة البحرية. ومن المسلم به أيضاً أن البرامج الوطنية الناجحة تستند إلى العلم، وتشمل عنصر رصد قويا وهي مصممة بحيث تكون قابلة للتغيير. بمرور الوقت استجابة للمعلومات الجديدة.

٢٩ - ومع أنه جرى تحديد عدة عناصر مشتركة، فقد تم التسليم أيضاً بأهمية الاختلافات الوطنية والإقليمية، مثل القيم الثقافية أو الحقائق الجغرافية. مثلاً، يواجه سكان دولة جزرية صغيرة نامية مثل موريشيوس الآثار المباشرة للتدهور البحري. وعلى النقيض من ذلك، في دولة كبيرة مثل الهند، كثيراً ما تكون المصادر البرية للتلوث البحري بعيدة عن الساحل، ولذا فإن سياسات أشد وآليات إدارية أقوى تكون مطلوبة لتعزيز وتواصل التدابير الوقائية والتصحيحية.

باء - الأفرقة المنفصلة المتوازية

٣٠ - استمع الاجتماع، عندما استأنف مداولاته في جلسة عامة برئاسة السيدة لوسيا آنا فارغا (رومانيا)، إلى تقارير من رؤساء الأفرقة المنفصلة المتوازية الثلاثة.

٣١ - وقدمت السيدة داغمارا بيربالك (ألمانيا) تقريراً بالنيابة عن الفريق المعني بتعميم برنامج العمل العالمي في خطة التنمية الوطنية؛ وقدم السيد ماغنوس يوهانسين (أيسلندا) نتائج الفريق المعني بتمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي؛ وقدمت السيدة إليزابيث تومسون (بربادوس) تقرير الفريق المعني بتدعيم الأطر التشريعية والمؤسسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٣٢ - وشملت المواضيع الرئيسية لبرامج العمل الوطنية التي أبرزتها التقارير الثلاثة الحاجة إلى شراكات للقطاعات، واستخدام نهج النظم الإيكولوجية، والتنسيق بين البرامج الوطنية والجهود البيئية الإقليمية، والأساس العلمي للعمل من خلال الرصد المستمر للبيئة البحرية. والتقرير المدمج للأفرقة المنفصلة الثلاثة متاح في المرفق الأول لهذا التقرير.

٣٣ - وكانت المواضيع الرئيسية المحددة في التقارير الثلاثة تعكس بقوة الأفكار والمواضيع التي برزت في المناقشة الافتتاحية في الندوة، مما يشير إلى وجود مجموعة متنامية من المعارف عن كيفية تنفيذ برنامج العمل العالمي وتزايد تشارك هذه المعارف.

٣٤ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، لفت الممثلون أيضاً الانتباه إلى الأسر المعيشية كمصادر برية للتلوث البحري، وأشاروا إلى أن جباية رسوم من الأسر المعيشية قد توفر مصدراً محلياً لتمويل البرامج البيئية، بموجب مبدأ "تغريم الملوث" المطبق بالفعل على الصناعة. وحُددت الصراعات المسلحة أيضاً كأسباب لتدهور حالة البحار، سواء من حيث العمليات المباشرة مثل الهجمات على شبكات نقل النفط، أو من حيث تحويلها الموارد عن الإدارة البيئية. وأشار أيضاً إلى أن المساعدة الدولية في توفير منهجية لوضع ثمن اقتصادي لموارد النظم الإيكولوجية وخدماتها ستكون مفيدة، مثلها مثل إجراء استعراض دولي لبرامج العمل الوطنية للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل العالمي.

رابعاً - الشراكات - تعميم برنامج العمل العالمي

٣٥ - تسليماً بالدور الحيوي الذي تقوم به جهات فاعلة كثيرة من غير الدول، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في مجال تنفيذ برنامج العمل العالمي سواء عن طريق أنشطة خاصة بها أو عن طريق شراكات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، عقد عدد من حلقات العمل التي تتناول الشراكات وذلك طوال اليوم الثاني من الدورة وكان موضوعها "تعميم برنامج العمل العالمي".

٣٦ - عند استئناف المداولات في الجلسة العامة تحت هذا البند برئاسة السيدة مابودافاسي (جنوب أفريقيا)، استمع الاجتماع إلى تقرير من السيد ديفيد أوزبورن (أستراليا) عن نتائج حلقات عمل الشراكات.

٣٧ - وذكر أنه أثناء حلقات العمل المتوازية عن الشراكات التي جرت يوم الثلاثاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر استطلع الممثلون نطاقاً واسعاً من الشراكات تحت الموضوع الرئيسي "تعميم برنامج العمل العالمي من خلال الشراكات". وقد ناقشت حلقات العمل ما تحقق من نجاح حتى الآن، والدروس المستفادة ووجهات العمل للشراكات في السنوات المقبلة.

٣٨ - وفي سياق برنامج العمل العالمي لاحظت حلقات العمل مدى فعالية الشراكات باعتبارها وسيلة لما يلي:

- (أ) إشراك أصحاب المصلحة (بما في ذلك عامة الجمهور)؛
- (ب) وحشد المنظمات من أجل اتباع نهج منسقة وإبتكارية؛
- (ج) وتبادل المعلومات؛
- (د) والتغلب على العقبات وتدعيم الممارسات الناجحة؛
- (هـ) وتسهيل التعاون المنتظم؛
- (و) وإعطاء دفعة لإصلاح السياسات إلى جانب الإصلاحات القانونية أو المؤسسية؛
- (ز) وتشاطر الموارد وضمان وجود استثمارات إضافية؛
- (ح) وترتيب الأنشطة بحسب أولوياتها؛
- (ط) وزيادة الدعم السياسي؛
- (ي) ومد نطاق البرامج وزيادة فعاليتها.

٣٩ - وأثبتت حلقات العمل أن الأنواع المختلفة من الشراكات العاملة يمكن أن تتيح أطراً مرنة للتصدي للاستعمال المتضارب للموارد البحرية والساحلية وتزيد الوعي بالقضايا الساحلية والبحرية. والشراكات توفر آلية لزيادة القدرة على التصدي للمصادر البرية للتلوث البحري ولتعزيز ظهور نماذج جديدة لإدارة المياه العذبة والساحلية والبحرية. وتشمل منتجات الشراكات صنع القرار أو أدوات دعم القرار ومعايير جديدة عالمية وإقليمية، وتوجيهات عملية للشركاء المعنيين.

٤٠ - وكان وضوح الهدف أو الهدف الموحد بين السمات الرئيسية للشراكات التي نجحت في تعميم أهداف برنامج العمل العالمي. ذلك أن الشراكات الناجحة تلهم المشاركين على الخروج بأفكار جديدة واستطلاع مجالات التأزر، وقد تظل بسيطة في أدائها على الرغم من المشاكل المعقدة متعددة الأبعاد. وفي الشراكات الناجحة يتم إيكال المسؤوليات المحددة للشركاء المعرضين للمساءلة بوضوح لا غموض فيه وتوجد أهداف أداء واضحة بمؤشرات قابلة للقياس.

٤١ - وأكدت حلقات العمل أن إقامة شراكات قوية واضحة الأهداف هي الأداة الرئيسية للتنفيذ الناجح لبرنامج العمل العالمي على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد يمكن أن يقوم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بدور فعال للغاية في الترويج للشراكات ودعمها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وعلاوة على ذلك يمكن، بل وينبغي، أن تكون الشراكات بين القطاعات المختلفة للمجتمع أحد العناصر الهامة في الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد الوطني.

٤٢ - وكان الكثير من القضايا والأفكار التي أثيرت أثناء المناقشات التالية في الجلسة العامة ماثلاً للقضايا والأفكار التي نظرت فيها حلقات عمل الشراكات. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير سرد للمناقشات التي دارت في حلقات العمل المعنية بالشراكات.

خامساً - وضع خطة مشتركة

ألف - استعراض المنجزات، مع التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

٤٣ - قدمت السيدة فاندويرد عرضاً لما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل العالمي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، وأوجزت المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/GPA/IGR.2/2. وشددت على أن مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي يمكن أن يقوم بدور حفاز وتيسيري في المستقبل أثناء التنفيذ إلا أن التقدم يعتمد على تصميم متواصل من الحكومات الوطنية. وأوردت عدة مصادر للمعلومات عن حالة تنفيذ برنامج العمل العالمي، وقدمت عرضاً موجزاً مقتضباً للمنجزات حتى الآن، وركزت على دمج البرنامج في جدول الأعمال البيئي العالمي، وعلى إقامة شراكات استراتيجية مع هيئات دولية أخرى، والطرق المختلفة التي اتبعت أثناء تنفيذ برنامج العمل على المستويين الإقليمي والوطني. وتناولت التحسينات التي طرأت على المواد الإعلامية لمكتب التنسيق بما في ذلك التحسينات في مركز تبادل المعلومات لبرنامج العمل العالمي، واختتمت بالتأكيد على أن الدروس المستفادة منذ الدورة الأخيرة للاجتماع تنعكس جلياً في برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١.

٤٤ - وأثناء المناقشات التالية، أشاد كثير من الممثلين بمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي لما حققه من نجاح في دعم تنفيذ البرنامج وتسهيل الشراكات القيّمة. وفي هذا الصدد تحدث عدد من الممثلين عن التقدم الذي أحرزته بلدانهم في التنفيذ المحلي للبرنامج وقيامها بوضع خطط عمل وطنية. واقترح الممثلون أيضاً عدة وسائل يمكن من خلالها تدعيم التنفيذ. وأبرز عدد منهم ضرورة إدارة مياه التصريف لأنها تمثل تهديداً رئيسياً وشدّد على ضرورة توافر التمويل الكافي والمستدام من أجل التصدي لهذه المشكلة، إلى جانب توجيه مزيد من الاهتمام نحو تقييم التكاليف والفوائد المحتملة. وأشار إلى ضرورة

اعتماد نُهج تقوم على النظام الإيكولوجي وتسلم بأهمية المناطق الساحلية بالنسبة للنمو الاقتصادي والرفاه البشري. ودّعي أيضا إلى زيادة التركيز على تقديم المساعدة للبلدان في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي، وبخاصة في مجال معالجة مياه التصريف.

٤٥ - وشدّد عدد من الممثلين على ضرورة وجود تعاون بين أصحاب المصلحة على كافة المستويات وحثوا برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تسهيل إقامة المزيد من الروابط بين البلدان ومع المنظمات. وذكر أحد الممثلين أن التنسيق الحالي بين برامج العمل على المستويات العالمي والإقليمي والوطني غير كافٍ وطالب على وجه التحديد بمزيد من التعاون على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في إدارة المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية. واقترح ممثل آخر أن يعقد المزيد من حلقات العمل الإقليمية بغرض تقييم حالة البيئة الساحلية والبحرية، وأن يتم تحديث البروتوكولات الإقليمية المعنية بالأنشطة البرية، وأن يقوم مكتب التنسيق بتدعيم وتنفيذ المشاريع التحريية في نطاق البرامج الوطنية. واستشرافاً لتنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ أكد أحد الممثلين على ضرورة الاستفادة من دروس السنوات الخمس الماضية في حين اقترح ممثل آخر عقد الدورة التالية للاجتماع قبل موعدها المقرر من أجل استعراض التقدم المحرز في وقت مبكر. وتم التشديد أيضا على أن يظل البرنامج مرناً بما فيه الكفاية كي يتسنى له الاستجابة على وجه السرعة لاحتياجات الجهات المانحة.

باء - مناقشة الوثيقة المعنونة "توجيه لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١: مساهمة برنامج العمل العالمي في الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً بشأن التنمية المستدامة للمحيطات والسواحل والجزر"

٤٦ - استمع الاجتماع، أثناء بحث هذا البند في الجلسة العامة، إلى عرض مقدم من السيدة فاندرويرد الوثيقة UNEP/GPA/IGR.2/3 بشأن توجيه لتنفيذ برنامج العمل العالمي: ٢٠٠٧ - ٢٠١١. وقد شدّدت على ضرورة بقاء برنامج العمل العالمي مستجيباً للتطورات الجديدة في السياق الدولي الذي يعمل فيه، وذكرت أن التوجيه يضم عدداً من النُهج المقترحة التي قد تتبعها الحكومات والشركاء الآخرون عند تنفيذ البرامج الوطنية.

٤٧ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب عدد من الممثلين عن ارتياحهم إزاء التوجيه المعروض، وبالأخص ما انطوى عليه من تعيين لنهج النظام الإيكولوجي ومشورة عملية بشأن التنفيذ. كما طالب الممثلون بتعديل الوثيقة بحيث تناول ما يلي: قيام تعاون مثلي يجتذب مدخلات البلدان المتقدمة إلى التفاعلات بين بلدان الجنوب، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بإدارة المياه العذبة، وقضايا مياه الشرب؛ والروابط بالبرامج الاجتماعية بخلاف استئصال الفقر؛ والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك؛ وزيادة التنسيق بين برنامج العمل العالمي وأهداف وإجراءات القمة العالمية للتنمية المستدامة، والاتحاد الأوروبي، ومرفق البيئة العالمية، وبرامج العمل الوطنية، ولا سيما في الأقاليم التي توجد فيها بلدان يختلف بينها مستوى المشاركة في حماية البيئة البحرية.

٤٨ - وذكر الممثلون أنه من بين التقييدات لتنفيذ برنامج العمل نقص التمويل وندرة المهارات الإدارية وعدم كفاية الدعم التقني. وفي هذا الصدد تم التقدم بطلبات محددة من أجل تعيين منسق مركزي للبلدان النامية الجزرية الصغيرة داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبلورة المزيد من وسائل التقييم الاقتصادي لموارد وخدمات النظام الإيكولوجي.

٤٩ - أهي الاجتماع بحثه لهذا البند بإحالتة إلى الجزء رفيع المستوى للنظر فيه.

جيم - مناقشة بشأن برنامج العمل للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٠ - قدمت السيدة فاندويرد عرضاً لمشروع برنامج العمل المقترح للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي الوارد بالوثيقة UNEP/GPA/IGR.2/4. وذكرت أن برنامج العمل المقترح يستند إلى البرامج السابقة وأهدافها الشاملة، مع التأكيد على الرغبة في الإسراع بتنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني. وأشارت إلى أن الغرض من المناقشة الحالية لبرنامج العمل هو الحصول على موافقة على التوجه الاستراتيجي العام لمكتب التنسيق وليس مناقشة الخطط التفصيلية. وقدمت عرضاً مستفيضاً لمجالات العمل الرئيسية في مشروع برنامج العمل والأنشطة التي يمكن القيام بها في نطاق افتراضات التمويل الثلاثة البديلة.

٥١ - وأظهرت المناقشات التي تلت ذلك وجود تأييد واسع النطاق لمشروع برنامج العمل مع عدد من التحسينات المقترحة. واستجابة لبعض الدعوات إلى وضع مؤشرات لإدارة الأداء وتقديم عرض أكثر تفصيلاً للأعمال المخططة، تم الاتفاق على أن يقوم مكتب التنسيق بإعداد ورقة من صفحة واحدة يحدد فيها المؤشرات القائمة على النتائج للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١، وبرنامج عمل أكثر تفصيلاً للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩. وسيتم عرض الوثيقتين على مجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي في دورته القادمة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وشملت الاقتراحات الأخرى بإدخال تعديلات على برنامج العمل زيادة التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب، وتحديد المزيد من الوسائل الابتكارية لتمويل تنفيذ البرنامج، وضمان نشر نتائج عمليات التقييم، وزيادة التعاون مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

٥٢ - واتفق الاجتماع على تأييد مشروع برنامج العمل في شكله الحالي بمستوى ملائم من التمويل وعلى أن يعهد إلى الأمانة بمهمة إدخال تعليقات الممثلين على النص.

دال - مناقشة مشروع عناصر إعلان بيجين لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي

٥٣ - قدمت السيدة ريجويس مابودافاسي (جنوب أفريقيا)، نائبة الرئيس، مشروع إعلان بيجين (UNEP/GPA/IGR.2/5) بصيغته المعدلة من قبل الفريق العامل المعني بإعلان بيجين، لتنظر فيه الجلسة العامة للاجتماع. وطلبت إلى السيدة مارا موريللو (المكسيك) رئيسة الفريق العامل أن تعرض مشروع الوثيقة.

٥٤ - وذكرت السيدة موريللو أن الفريق العامل حرص على تقديم وثيقة موجزة وعملية المنحى تركز على القضايا العملية المتصلة بتنفيذ برنامج العمل العالمي. وأبرزت الدعوة الواردة في مشروع الإعلان إلى تعزيز العمل الإقليمي، وتخصيص الموارد المالية لقيام البلدان النامية بالإجراءات ذات الصلة، ومشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني، وإدماج الإدارة المتكاملة للموارد المائية في برامج العمل الوطنية.

٥٥ - وافق الممثلون الذين حضروا ذلك الجزء من الدورة المتعلق بأصحاب المصلحة على إعلان بيجين مع عرضه على الجزء الوزاري للنظر فيه وربما اعتماده.

سادساً - الجزء الوزاري

ألف - بيانات استهلاكية

٥٦ - عُقد الجزء الوزاري/ارفع المستوى من الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي الاستعراضي، من يوم الخميس ١٩ إلى يوم الجمعة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي مستهل الجزء، أدلى ببيانات استهلاكية السيد هوا جيانمين مستشار الدولة، بمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، والسيد أكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٧ - وأشار السيد هوا، بعد أن رحب بالمشاركين في الصين، إلى الحاجة إلى التعاون الدولي لحماية البيئة البحرية، وبالأخص بالنظر إلى الأضرار التي يسببها النمو الاقتصادي وتصريف الملوثات البرية المصدر. وقال إن من الضروري حماية البحار والمحيطات بطريقة تكفل التوازن المتجانس بين الطبيعة ومصالح البشر. وذكر أن الصين تواصل العمل بعدد من التدابير، من بينها تدعيم منع ومراقبة التلوث من السفن، وإدارة نقل النفايات الخطرة. وأكد السيد هوا، منوهاً بأن البحار والمحيطات تراث مشترك للجنس البشري وأن قضايا البيئة البحرية تؤدي إلى آثار عالمية، الحاجة إلى أن تبذل جميع البلدان جهوداً متضافرة لحماية البيئة البحرية. وأقر بما قامت به المؤسسات الدولية من عمل في هذا الصدد، وأبرز إنشاء برامج البحار الإقليمية التي ييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلالها أعمال حماية البيئة البحرية. وأعرب، في الختام، عن أمله في أن تساعد الدورة الحالية على تدعيم تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٥٨ - وافتتح السيد شتاينر بيانه بتوضيح مدى ما وصل إليه انتشار القمامة البحرية بالإشارة إلى سلسلة جزر نائية في المحيط الهادئ، ذكراً أن حالة الكثير جداً من فئات المصدر الرئيسي للبرنامج آخذة في التدهور. ثم استدرك قائلاً إن هناك، مع ذلك، ما يدعو إلى التفاؤل. إذ وضع أكثر من ٦٠ بلداً برامج عمل وطنية. وفضلاً عن ذلك، تقوم الهيئات المالية الدولية والحكومات، وفي بعض الحالات، القطاع الخاص بتقديم دعم مالي كبير لتنفيذ البرنامج، وقد التزمت بلدان وأقاليم شتى بالتحكم في التلوث من البر. واقترح أن يهدف الاجتماع في دورته الراهنة إلى تعجيل تنفيذ البرنامج من خلال تعميمه في اهتمامات الحكومات والوزارات تمثيلاً مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. كما أن البرنامج يوفر نموذجاً مفيداً قابلاً للتكرار في حالات أخرى للتعاون الدولي مع عدم وجود صك قانوني، بل الواقع أنه يمكن الاستغناء عن مثل هذا الصك تدريجياً. بمجرد أن ينجز أهدافه. واحتتم بيانه بتأكيد دعمه للبرنامج ودعا الاجتماع إلى أن يكون طموحاً في استجابته لاحتياجات الأجيال الراهنة والقادمة.

٥٩ - وأعطيت الكلمة بعد ذلك إلى الوزراء من أستراليا وجنوب أفريقيا وسري لانكا الذين أوجزوا مناقشات جزء الدورة الخاص بأصحاب المصلحة ونتائجه، على النحو المذكور في التقرير الحالي ومرفقاته.

٦٠ - وتحدث السيد عوني بنهام رئيس المعهد الدولي للمحيطات أمام الجلسة العامة بالنيابة عن أصحاب المصلحة من المجتمع المدني. ثم أورد الشواغل الواسعة النطاق بشأن أحوال البيئة البحرية، وحث الوزراء ورؤساء الوفود على ممارسة روح قيادية باتباع المبادئ التحوطية والتشاركية وبكفالة تمويل واف لتنفيذ برنامج العمل العالمي. وقال إن الدورة الحالية فرصة للمحافظة على المحيطات كمصدر للحياة، ولفت الانتباه إلى التوصيات الواردة في بيان أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية الأخرى. ويمكن الاطلاع على هذا البيان في المرفق الثالث بهذا التقرير.

٦١ - وقدم السيد جاوكيان لي، عمدة ريزهاو في الصين، عرضاً عن نهج الاقتصاد الدائري في الإدارة الحضرية، بالشكل المطبق على مدينته. وأبرز الجوانب الصناعية والزراعية والاجتماعية والإدارية لنهج الاقتصاد الدائري الذي يطبق فيه نموذج "الخفض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير" على نطاق واسع. وشملت أمثلة أنشطة الاقتصاد الدائري، استخدام النفايات الصناعية في مواد البناء أو كوقود لإنتاج الطاقة، وإعادة استخدام مياه التصريف في الزراعة المائية، والاستخدام واسع النطاق لخلايا التسخين الشمسي والكهرباء الضوئية، والتوعية والتثقيف المدنيين بشأن الاقتصاد الدائري، والمعايير البيئية الصارمة للموافقة على النشاط الاقتصادي ومواصلته. وقال إن ريزهاو شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً فيما كانت تطبق فيه نهج الاقتصاد الدائري على تنميتها وحظيت بالتقدير في الصين من أجل إنجازاتها.

باء - مناقشات الجزء الوزاري/رقيع المستوى

٦٢ - افتتح السيد فيرغوسون جون (سانت لوسيا) بصفته نائباً للرئيس، مناقشات المائدة المستديرة الوزارية ودعا ثلاثة متحدثين إلى الإدلاء بملاحظات استهلاكية.

٦٣ - وحدد السيد استيفان والين، وزير الدولة لشؤون البيئة في فنلندا، مشيراً إلى أن سلامة البيئة البحرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي، القضايا ذات الصلة ببرنامج العمل العالمي على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وقال إن مما له أهميته إدراك الفروق فيما بين الدول بشأن ما أحرزته من تقدم في تنفيذ أهداف البرنامج، وأشار إلى أن خطة بالي الاستراتيجية لبناء القدرات ودعم التكنولوجيا توفر آلية تتسم بالكفاءة لمساعدة البلدان في تحقيق أهدافها الخاصة المتعلقة بالبيئة البحرية. وتعتبر الآليات الإقليمية مثل توجيهات إطار المياه في الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات البحار الإقليمية التي يدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعضها منها إدارة مباشرة، أساسية لتحقيق الإدارة المتسقة للنظم الإيكولوجية البحرية المشاركة. ويشكل البحث العلمي والرصد أداتين لا غنى عنهما لتحفيز التعاون الإقليمي. وعلى المستوى الدولي تطور برنامج العمل العالمي إلى آلية مرنة لإدارة البيئة البحرية. ثم حث الحكومات على تقديم التزامات بالموارد طويلة الأجل وإجراء تغييرات مستدامة في السياسات لمعالجة الأخطار التي تهدد البيئة البحرية.

٦٤ - وأبرزت السيدة إليزابيث ثومبسون (بربادوس) التي تناولت قضايا محتملة لمناقشات المائدة المستديرة، أهمية البيئة البحرية بالنسبة إلى الكثير من الحضارات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية. غير أنها أشارت إلى أن استدامة النظم الإيكولوجية البحرية تتعرض للأخطار من النشاطات البرية، وعلى سبيل المثال، يشكل تصريف مياه المجاري والمخلفات الصناعية تهديداً كبيراً لهدف المحيطات المستدامة، ولذا فإن مما له أهميته أن يستمر العمل الممتاز الذي تحقق حتى الآن في إطار برنامج العمل العالمي، وأن يعالج بعض القضايا مثل القضاء على الفقر والتمكين الاقتصادي لمجتمعات السكان الأصليين. واعترفت بتزايد المشاركة المالية من جانب مرفق البيئة العالمية للمشاريع القائمة على النظم الإيكولوجية البحرية وحثت الحكومات على أن تُظهر التزامها المالي الخاص للبرنامج. وفي الختام، دعت السيدة ثومبسون إلى الاعتراف بالأعمال المستدامة التي تتم على مستوى المجتمع المحلي، وبخاصة في حالة الدول الجزرية الصغيرة، وذلك كيما تتمكن خطط العمل الوطنية من أن تمارس نفوذاً حقيقياً في التخطيط الإنمائي على جميع المستويات.

٦٥ - وأعرب السيد شتاينر عن الأمل في أن يتيح اتخاذ المناقشات الحالية شكل الموائد المستديرة غير المعتاد، قدراً أكبر من الحرية للمشاركين في تبادل الأفكار واستخلاص الإلهام من خبرات كل منهم، وبعد أن أورد عدداً قليلاً من المواضيع الرئيسية الجوهرية التي قد تسترشد بها محادثات المائدة المستديرة، تناول بإيجاز الحاجة إلى توفير الإرادة السياسية من خلال إيضاح التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بحماية البيئة، والحاجة إلى إقامة شراكات فعالة.

٦٦ - وبعد الاستماع إلى هذه الملاحظات الاستهلاكية، شكّل الاجتماع مجموعات مناقشة في موائد مستديرة للنظر في تعميم برنامج العمل العالمي ودور الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في تنفيذه. واستمع الاجتماع، عندما عاد إلى الانعقاد في جلسة عامة، إلى تقارير من رؤساء مجموعات المناقشة عما توصلت إليه من استنتاجات، وقد رحّب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالشكل الابتكاري للمناقشات الوزارية، وأشار إلى أنها هيأت مناخاً حيوياً للغاية أدى إلى تعبير حر عن الممارسات والخبرات القيّمة. ثم رد على عدد من الأسئلة وُجّهت إليه من القاعة قبل أن يستخلص الأفكار المشتركة الرئيسية للمناقشات، التي انعكست فيما بعد في الموجز الذي أعدّه الرئيس.

جيم - تقديم موجز الرئيس لمناقشات الجزء الوزاري/الرفيع المستوى

٦٧ - قدم الرئيس موجزاً للمناقشات التي جرت أثناء الجزء الوزاري والرفيع المستوى من الدورة، وهو وارد في المرفق الرابع بهذا التقرير. وقد أعرب الرئيس عن الأمل في أن يكون الموجز عبارة عن أداة مرجعية قيّمة لمزيد من تنفيذ برنامج العمل العالمي وفي أن يُرفع إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظر فيه في دورته القادمة في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

دال - اعتماد إعلان بيجين لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي

٦٨ - اعتمد الاجتماع بالإجماع إعلان بيجين لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي، كما يرد في المرفق الخامس لهذا التقرير.

سابعاً - مسائل أخرى

٦٩ - أحاط الاجتماع علماً مع القلق بقضية نقل النفايات السامة من البلدان الصناعية إلى بلدان أقل نمواً، بما فيها البلدان الواقعة تحت الاحتلال، كما كان الحال أخيراً في كوت ديفوار. ودعا مكتب التنسيق إلى استطلاع قيام تعاون مع اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها (عام ١٩٨٩) ومع اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة حركتها عبر الحدود داخل أفريقيا (عام ١٩٩١)، بغية إيجاد أو تدعيم تدابير الإنذار المبكر والمراقبة المتعلقة بحركة النفايات الخطرة عبر الحدود.

٧٠ - وطلب ممثل لبنان والسلطة الفلسطينية، أن ينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الطرق التي يمكن بها للأعمال القتالية ذات الطابع الجغرافي السياسي أن تسبّب تلوث البيئة البحرية وفي الحاجة إلى إعداد تدابير استجابة في حالات الطوارئ. وطالبا أيضاً بأن تولى هذه المسألة مزيداً من النظر في الدورات المقبلة للاجتماع.

ثامناً - اعتماد تقرير الدورة

٧١ - اعتمد الاجتماع تقريره على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثائق UNEP/GPA/IGR.2/L.1، وL.1/Add.1، وL.1/Add.2، وL.1/Add.3، التي تم تعميمها، بعد التعديل، على أساس أن يكون مفهوماً أن إعداد الصيغة النهائية للتقرير سوف يوكل إلى المقرر، عاملاً بتعاون مع مكتب التنسيق.

تاسعاً - اختتام الدورة

٧٢ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ١٦/٢٠ من بعد ظهر يوم الجمعة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

المرفق الأول

نتائج المناقشات بشأن تعميم وتمويل برامج العمل الوطنية وتوفير الدعم التشريعي والمؤسسي لها

١ - اجتمع الجزء الخاص بأصحاب المصلحة المتعددين من الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في ثلاثة أفرقة منفصلة، ثم بعد ذلك في جلسة عامة، لمناقشة المواضيع التالية:

(أ) تعميم برنامج العمل العالمي في خطط التنمية الوطنية؛

(ب) تمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

(ج) تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية الوطنية لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٢ - وقد ترأس الأفرقة المنفصلة الثلاثة ممثلو ألمانيا وأيسلندا وبربادوس على التوالي. وقدمت عروض للخبرات الوطنية والإقليمية من البرازيل، والصين، وغواتيمالا، والهند، وإسرائيل، وجامايكا، وسري لانكا والاتحاد الأوروبي، والشراكات من أجل الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا. وأدليت تعليقات رسمية من كل من بنغلاديش، وبلجيكا، وفنلندا، ووحدة التنسيق الإقليمي لبرنامج البيئة في الكاريبي، ومرفق البيئة العالمية، وفريق الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الدولي.

٣ - وحدد الممثلون العناصر الرئيسية التالية لتحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي على المستوى الوطني:

(أ) توافر الإرادة السياسية، وتأييد واشتراك جميع مستويات الحكومة؛

(ب) قيام روابط بين وزارات البيئة والوزارات الأخرى، تدعمها برامج محددة بوضوح للتوعية وبناء القدرات؛

(ج) هئية وتعزيز بيئة مواتية من خلال صياغة التشريعات والسياسات؛

(د) مشاركة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وسلطة قضائية مستقلة في رصد التنفيذ وإنفاذه؛

(هـ) تعزيز نهج الإدارة القائم على النظام الإيكولوجي؛

(و) إبراز أهمية برنامج العمل العالمي بالنسبة إلى تحقيق إعلان الألفية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وأهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة من خلال قضايا مثل القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛

(ز) وضع قيم واقعية وموحدة للبضائع والخدمات التي تنتجها النظم الإيكولوجية، ولتكلفة الامتناع عن العمل، وذلك بغية تسهيل اتخاذ القرارات وضمان الحصول على الدعم من وزارة المالية؛

- (ح) تدعيم الأطر التشريعية الوطنية والترتيبات المؤسسية الوطنية عن طريق المشاركة في الصكوك والعمليات الإقليمية مثل اتفاقيات البحار الإقليمية، وخطط عملها، وبروتوكولاتها ذات الصلة بمصادر التلوث البرية؛
- (ط) إجراء دراسات لتسجيل ورصد بيانات خط الأساس ونشر نتائجها على جميع الوكالات المسؤولة عن تنفيذ برنامج العمل العالمي؛
- (ي) وضع برامج عمل وطنية بأهداف وأولويات واضحة؛
- (ك) استخدام الموارد المحلية باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي، مع الأخذ في الاعتبار أن تخصيص الموارد المحلية من أجل خطط العمل الوطنية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يتم إدخاله من تحسينات على البيئة التمكينية؛
- (ل) تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، والهيئات الدولية، والجهات المانحة، والحكومات دعماً لعملية بناء القدرات التي تهدف إلى تمكين المستويات الحكومية ذات الصلة من الوصول إلى القدر الكافي من التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج؛
- (م) إنشاء صناديق وطنية لحماية البيئة، مع الاستفادة من الخبرات الدولية المتاحة بالفعل لضمان مصداقيتها ومشروعيتها، وتنفيذها من خلال تطبيق مبدأ "تغريم الملوث" وتوقيع غرامات على عدم الامتثال للتشريعات؛
- (ن) تشجيع استخدام التكنولوجيات الملائمة مثل التصحاح الإيكولوجي، ونظم إدارة للحلول المتسمة بكفاءة التكاليف، من قبيل إنشاء مرافق مشتركة لمعالجة الصرف من المشاريع الصغيرة الحجم، وإقامة أراضي رطبة؛
- (س) وضع برامج أهلية لإدارة النفايات (مشاركة المجتمع المحلي في جمع وإعادة استخدام النفايات والتخلص منها بطريقة آمنة) لتلبية الاحتياجات البيئية المحلية، بما في ذلك تمويل الهياكل الأساسية، مع إمكانية الحصول على تمويل مبدئي من القطاع العام وأموال مقابلة من المجتمع المحلي؛
- (ع) تعميم الاعتبارات البيئية في ميزانيات القطاع العام وتعزيز الروابط مع أسواق رأس المال المحلية والتمويل المقدم من القطاع الخاص؛
- (ف) إقامة اتصال مع مصارف التنمية الإقليمية بتشجيعها على زيادة تكثيف تركيزها على الاعتبارات البيئية عند اتخاذ قرارات الاستثمار؛
- (ص) إقامة اتصالات مع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف (مثل مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي) لتشجيعها على دعم صناديق إقليمية دائرة وصناديق استثمار لتعمل بوصفها آليات تمويل إقليمية لحماية البيئة البحرية.

المرفق الثاني

إقامة شراكات لتعميم برنامج العمل العالمي والإسراع في تنفيذه: موجز مناقشة حلقات عمل الشراكات

١ - شراكات استراتيجية في مرفق البيئة العالمية بشأن المياه الدولية: تعميم برنامج لعمل العالمي في الأحواض عابرة الحدود وفي النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة

قدمت جهة التنسيق بشأن المياه الدولية في مرفق البيئة العالمية مساعدة لنظم المياه العابرة للحدود، مثل أحواض الأنهار التي تتدفق من بلد إلى آخر، أو موارد المياه الجوفية المشتركة بين عدة بلدان، أو النظم الإيكولوجية البحرية التي تحدها أكثر من دولة، مثل النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة. ومن بين الشواغل الأولية التي عالجها برنامج المياه الدولية في مرفق البيئة العالمية تلوث المياه، وصون الموائل، واتباع نهج قائم على النظم الإيكولوجية. وركزت حلقة العمل على شراكتين استراتيجيتين مدعومتين من مرفق المياه العالمية. الأولى، وهي شركة حوض البحر الأسود ونهر الدانوب الاستراتيجية، عبارة عن مبادرة تهدف إلى خفض المصادر الزراعية والصناعية والبلدية للتلوث بالنيتروجين والفوسفور الذي أسفر عن "منطقة ميتة" في البحر الأسود. وانطوت هذه المبادرة على مشروعين إقليميين تابعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية وصندوق الاستثمار المشترك بين البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية. وكان للشراكة الاستراتيجية الثانية، وهي شراكة صندوق الاستثمار من أجل خفض التلوث في النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في شرق آسيا، هدف طويل الأجل هو خفض التلوث في النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لشرق آسيا وتعزيز التنمية الساحلية المستدامة من خلال الإدارة الساحلية المتكاملة. وقد تم التشديد على أهمية تحليلات الجدوى الاقتصادية، والتعميم على المستوى الوطني، والإجراءات المحلية.

٢ - الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية من أجل النظام الإيكولوجي البحري الكبير للبحر الأبيض المتوسط

استجابت الشراكة الاستراتيجية بشأن النظام الإيكولوجي البحري الكبير للبحر المتوسط استجابة مباشرة لأولويات بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. وتمثل الهدف الرئيسي للشراكة في مساعدة البلدان على تنفيذ الإصلاحات والاستثمارات في القطاعات الرئيسية التي تعالج خفض التلوث العابر للحدود، وتدهور التنوع البيولوجي، وتدهور الموائل، وحماية الموارد الحية. وقد عملت هذه الشراكة كحفّاز في دعم وضع السياسات وإجراء الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وكذلك للاستثمارات الإضافية لعكس اتجاه التدهور في ذلك النظام الإيكولوجي البحري الكبير، وفي أحواض المياه العذبة التابعة له وفي موائله، وخزانات المياه الجوفية الساحلية. واتضح أن الشراكة ابتكارية في عدد من الجوانب مثل جمعها بين مكوّن إقليمي وصندوق استثمار، وكذلك في استراتيجيتها المتطورة في تكرار التجارب الناجحة. ورئي أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لتطبيق نهج كلي من شأنه أن يشمل منع

التلوث من الأنشطة البرية، وحفظ التنوع البيولوجي، واتباع نهج قائمة على النظام الإيكولوجي لإدارة مصائد الأسماك، والإدارة الساحلية المتكاملة.

٣ - تنفيذ الحكومات المحلية لبرنامج العمل العالمي: شراكات في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمحمية

ظل برنامج الشراكة للإدارة البيئية لبحار شرق آسيا يتعاون طوال السنوات الإثني عشرة الماضية، مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في منطقة شرق آسيا على تطوير وإجراء بيانات عملية واقتباس الإدارة الساحلية المتكاملة بصفتها إطارا وعملية يمكن بهما تنمية المناطق البحرية والساحلية ومواردها، وإدارتها إدارة مستدامة. وقد أتاح بناء القدرات في مجال الإدارة الساحلية المتكاملة للحكومات المحلية في منطقة بحار شرق آسيا الأدوات والمهارات الإدارية لتخطيط وتنفيذ برامج تتصل ببرنامج العمل العالمي على المستوى المحلي، مع دليل على نتائج تحققت على أرض الواقع تشمل خفض التلوث، وحفظ واستعادة الموائل، وتوعية وتثقيف المجتمعات المحلية، وآليات التمويل المستدام. وقد تحولت الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، التي بدأت كترتيبات تعاونية غير رسمية تضم الحكومات المحلية وقطاع الشركات والصناعة، والمنظمات غير الحكومية الأهلية، والدوائر الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والتنظيمات الشعبية إلى آليات مؤسسية من خلال التشريعات المحلية. وقد وفّرت هذه منصّة متينة لتنفيذ برامج الإدارة الساحلية المتكاملة ورصدها وتقييمها ومواصلة تحسينها عبر كل قطاعات المجتمع المحلي. وأدركت الحكومات المحلية وشركاؤها، مع التوعية والخبرة المكتسبة من التنفيذ، قيمة توسيع الإدارة الساحلية المتكاملة والارتقاء بمستواها، بما في ذلك مد نطاقها لتشمل مناطق ساحلية وأحواض أنهار مجاورة، بغية التصدي للقضايا البيئية عابرة الحدود في المجال البحري والساحلي.

٤ - زيادة وعي الجماهير بجدول أعمال المحيطات العالمي وتشجيع مواطنة المحيطات

شكّلت شبكة المحيطات العالمية شراكة جديدة لإنتاج حزمة معلومات عن المحيطات تتألف من مجموعة من مواد إعلامية عن قضايا المحيطات. وتهدف الحزمة إلى تعزيز وعي عامة الجمهور لجدول أعمال المحيطات العالمي وإشراك الجمهور في الأعمال الملموسة بشأن الاستخدام المستدام لمحيطات العالم. وسوف يتولى وضع الحزمة وإنتاجها شبكة المحيطات العالمية بالتعاون مع المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، وبرنامج العمل العالمي، واللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ومن شأن حزمة المعلومات هذه أن تشمل قضايا المحيطات المتصلة بأهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومعلومات عما يمكن للمواطنين أن يفعلوه لخفض التلوث الذي يمس المحيطات، أو اختيار الأغذية البحرية المستدامة، أو للاقتصاد في استهلاك الطاقة وخفض آثار غازات الدفيئة، على سبيل المثال. وسوف تشمل الحزمة أيضا أدوات اتصال مثل جواز مرور مواطن المحيطات، وقائمة تضم "١٠ أشياء صغيرة تؤثر في صحة محيطات كوكبنا". ومن خلال شبكتها التي تتألف من نحو ٢٠٠ من المراعي المائية وحدائق الحيوانات ومراكز التثقيف، تهدف شبكة المحيطات العالمية إلى إبلاغ رسالتها إلى بليون مواطن عالمي. كما سيبذل جهد للربط بآليات معلومات مثل مكتبة المحيطات. وسوف يكون الدعم مطلوبا

لمواصله الجهود الإعلامية، مع مراعاة أن تمويل نقل الرسالة، في هذه الحالة، لا يقل أهمية عن تمويل آثار الرسالة في الميدان. وسيكون اشتراك الحكومات مطلوباً من أجل أن يُعلن رسمياً يوم المحيطات العالمي (٨ حزيران/يونيه) يوماً دولياً رسمياً.

٥ - مكتبة المحيطات

كان المعهد البحري في فلاندرز يعمل مع اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو في شبكة تضم ١٣٥ من الدول الأعضاء في اللجنة و ٦٥ مركزاً للبيانات والمعلومات الأقيانوغرافية الوطنية لاستحداث مكتبة محيطات يسهل النفاذ إليها على الصعيد العالمي. وقد ركزت حلقة العمل المعنية بمكتبة المحيطات على قضية التنسيق والتكامل وسهولة النفاذ إلى منتجات المعلومات الأقيانوغرافية على شبكة الإنترنت، مع إيلاء اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية. وقد ساعدت حلقة العمل في زيادة إبراز برنامج العمل العالمي ومنشوراته التي يصدرها برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسهولة النفاذ إليها. واستطلعت حلقة العمل أيضاً مجالات التأزر المحتملة مع شبكة المحيطات العالمية ومع المجتمعات المحلية الأخرى ذات الصلة.

٦ - الارتقاء بمستوى خدمات التصحاح ومياه التصريف المستدامة

وضعت الشراكة التي تتألف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والتصحاح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، توصيات لزيادة فعالية خدمات مياه التصريف المستدامة وتنفيذها الفعلي. وتحقيقاً لهذا الهدف، أُنفق على أنه سيكون من الضروري تأمين الإرادة السياسية على كل من الصعيدين المحلي والوطني؛ وزيادة الوعي العام عن طريق حملات إعلامية وتثقيفية ذات أهداف محددة؛ وتيسير وضع متطلبات وطنية متصلة بالمعايير والأهداف والغايات العالمية للأمم المتحدة؛ والدعوة إلى استخدام أدوات مالية فعالة مثل مبدأ تعريم الملوث؛ وتيسير تشاطر الممارسات الجيدة والتكنولوجيات السليمة وتبادل الخبرات الناجحة؛ وإيجاد طلب على معالجة مياه التصريف عن طريق التسويق والتثقيف الاجتماعيين؛ وتوفير الدعم لإشراك الحكومات المحلية والمشاركة الشعبية وتيسيرهما. وعلاوة على ذلك تم الاتفاق على عدد من الالتزامات، فعلى الصعيد الدولي تم الاتفاق على المساهمة بنشاط في السنة الدولية للتصحاح (٢٠٠٨) وإبلاغ التقدم المحرز إلى المؤتمر العالمي للتصحاح في ٢٠١٤/٢٠١٥، وتحسين التنسيق والإنجاز الفعلي للمجهود المشترك المبذول على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات في مجالي التصحاح الحضري والريفي، مثلاً عن طريق ولاية الأمم المتحدة في مجال المياه، على التصحاح ومياه التصريف. وعلاوة على ذلك، أصدر المشاركون توصية جديدة لتوضيح الإطار المالي لقطاع الماء والتصحاح ومياه التصريف (مثلاً عن طريق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وأوصوا بإعادة صياغة أو إعادة تعريف هدف جوهانسنبرغ بشأن التصحاح. وفيما يتعلق بالعمل على الصعيد الوطني، أوصوا بتحسين الخطط والسياسات والتشريعات والحوافز المالية الوطنية فيما يتعلق بمعالجة مياه التصريف الحضرية، وببذل جهود معالجة هدف التصحاح الريفي. وفيما يتعلق بالعمل على المستوى المحلي، أوصوا بتعزيز الإعلام والمشاركة والتوعية، وبالشروع في شراكات مماثلة على الصعيدين الوطني والمحلي.

٧ - التدريب في مجال المحيطات: التآزر في بناء القدرات من خلال التعاون متعدد الشركاء

أطلق مرفق البيئة العالمية (برنامج الدروس المستفادة في مجال المياه الدولية) والمنتدى الدولي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة (برنامج التدريب في مجال البحار والسواحل)، وبرنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد التثقيف في مجال المياه، ومعهد المحيطات الدولي (برنامج الدروس المستفادة في مجال المحيطات)، مبادرة التدريب في مجال المحيطات، وهي شراكة فعلية ومفتوحة باب العضوية. ووصف المشاركون في النقاش ما لديهم من شبكات لبناء القدرات وأبرزوا بعض الدورات التدريبية والأنشطة التي تشدد على مجالات التأثير القائمة بينهم وعلى احتمال قيام تآزر في المستقبل. وأدت المناقشات بشأن الطرق إلى الأمام إلى اتفاق على تجميع الموارد، والنظر في وفورات الحجم في وضع وإنجاز الدورات التدريبية، وتجنب الازدواجية، وتشجيع النهج المدفوع بالطلب، والعمل على تماسك المحتوى والمنهجيات. وجرى نقاش بشأن ضرورة تحليل فجوات احتياجات التدريب (أو على الأقل استعراض تحليلات الفجوات الحالية)، والاتفاق على آليات للاتصال فيما بين أعضاء الشبكات باستخدام وسائل إلكترونية ومنصة شبكية مناسبة. واتضح وجود تأييد قوي لوضع قاعدة بيانات للتدريب وتشارك الدورات التدريبية والمواد التعليمية. وجرى تحديد الحاجات الناشئة في مجال حسن إدارة المحيطات، وتقديم دورات متقدمة لأجيال جديدة من القادة في مجال المحيطات، والتدريب على إدارة المنازعات، وتعليم مباشري المشاريع في المجتمعات المحلية. وأثفق على أن الحماس ومجالات التآزر التي اتضحت فيما بين الشركاء الحاليين والشركاء المحتملين الآخرين هي سبب قوي لتأييد وإطلاق مبادرة التدريب في مجال المحيطات.

٨ - التنفيذ الوطني لبروتوكولات الأنشطة البرية في شراكة مع اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها

وفرت اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها منبرا للتنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل العالمي. وهناك عدة أقاليم لديها بروتوكولات خاصة بالأنشطة البرية ومصادر التلوث، بينما تمر أقاليم أخرى بعملية وضع مثل هذه البروتوكولات وأقاليم غيرها تنفذ برنامج العمل العالمي عن طريق آليات غير هذه البروتوكولات. وعلى هذا النحو، يكون كل إقليم فريدا وقد يتبع نهجا مختلفا في تناول الهدف المشترك لحماية البيئة البحرية والساحلية من الأنشطة البرية ومصادر التلوث. وقد استهدفت حلقة العمل أن تكون بمثابة منبر لتبادل الخبرات في تنفيذ برنامج العمل العالمي وتحديد الكيفية التي تؤثر بها مختلف اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها في التنفيذ الوطني لبروتوكولات الأنشطة البرية ومصادر التلوث، والنظر في الآليات المناسبة لترجمة البروتوكولات إلى تشريعات وطنية للامتثال والإنفاذ. وشملت المجالات التي تحددت لمزيد من العمل، وضع قيم اقتصادية للتأثيرات البيئية، واستخدام الحوافز الاقتصادية، وبناء شراكات تشرك المجتمعات المحلية في العمل أيضا، وإيجاد شبكات إقليمية للمنظمات غير الحكومية، ومواصلة الحوار وبناء القدرات على المستويين الإقليمي والوطني الشاملين للقطاعات.

٩ - دفع أهداف القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٠ بشأن إدارة النظم الإيكولوجية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية

يمكن أن يؤدي برنامج العمل العالمي، بصفته الآلية العالمية الوحيدة التي تتناول بوضوح الروابط بين البيئات الساحلية والبحرية وبيئات المياه العذبة، دوراً هاماً في تقييم حالة واتجاهات مبادرات كهذه على المستوى العالمي، وفي تأمين التقدم والتأكد من العوائق والتغيرات الضرورية. وسوف تقوم هذه الشراكة، التي نظمها المنتدى المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، وبرنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شركاء على المستويات العالمية والإقليمية والوطني، بإعداد تقرير عالمي عن أنماط إدارة النظم الإيكولوجية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية على المستويين الوطني والإقليمي. وسوف تحدد دراسات إفرادية عن العوامل الصريحة التي تفسر الروابط الناجحة بين البيئات الساحلية والبحرية وبيئات المياه العذبة، وتقتصر أفضل الممارسات للنظر فيها داخل سياقات وطنية وإقليمية أخرى. وسوف يقدم التقرير إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمحيطات والسواحل والجزر الذي سيجتمع بين خبراء من جميع أنحاء العالم لدراسة التقدم الجاري إحرازه والعقبات التي تواجه في تنفيذ الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية.

١٠ - القمامة البحرية - تحد عالمي

ركّزت حلقة العمل على إيجاد شراكة جديدة تسمى "القمامة البحرية - تحد عالمي". واستجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٢/٦١ بشأن قانون البحار، عملت حلقة العمل والشراكة بوصفهما منبرا لتوسيع التعاون وتنفيذ المبادرة العالمية التي يريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البحرية، من خلال جهد موحد في الإطار الأوسع لبرنامج العمل العالمي، واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها، وولايات كل من أصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن أن تعدل الحلول القائمة وتُنقل بحيث تناسب مناطق إقليمية محددة، وهي تتألف من حوافز اقتصادية إبتكارية من أجل منع إلقاء القمامة وتشجيع تنظيفها، ومنع وإدارة أدوات الصيد المهجورة والمفقودة، وإيجاد اتساق بين نظم الرصد والتقييم، وإنشاء مرافق لاستقبال النفايات والمخلفات البحرية.

١١ - إنشاء شراكة بين اتفاقية لندن وبرنامج العمل العالمي وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

ما فتئت الأطراف في اتفاقية لندن لمنع التلوث البحري عن طريق إغراق النفايات والمواد الأخرى في البحر والبروتوكولات الملحق بها، تضع أنشطة ومشاريع مشتركة مع برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع برنامج العمل العالمي. وقد اتفق أعضاء الشراكة على تعزيز وتبسيط متطلبات الامتثال والإبلاغ بموجب اتفاقات وبرامج الشراكة. ولذلك فقد أوصت حلقة العمل بدعم البرمجة المنسقة والتنفيذ المتناسك، مما يُظهر فوائد الإدارة المتكاملة والقائمة على أساس النظام الإيكولوجي. ويمكن أن تصبح مشاريع التعاون التقني المشتركة بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب وبلدان الشمال ذات أهمية رئيسية في تحسين امتثال الأعضاء. ويمكن للعمل المتضافر أن يزيد من تحقيق التمويل المستدام للأنشطة التي تهدف إلى بناء القدرات في البلدان النامية لتنفيذ اتفاقات وبرامج الشراكة والامتثال لها. وقد استهدفت حلقة العمل تعزيز ودعم تطوير الشراكة وتوسيع عضويتها.

١٢ - أدوات تخطيطية للتنمية المستدامة للسياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

رغم أنه يمكن أن تتسم تنمية السياحة بأهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن التنمية يمكن أن تكون لها آثار بيئية واجتماعية جسيمة لا يمكن الرجوع فيها. ومن ثم، فإن مما له أهمية بالغة أن توضع طرق رشيدة وموضوعية لقياس الآثار البيئية السلبية والآثار الاجتماعية المتصلة بها. وثمة اثنتان من أدوات التخطيط والإدارة تبشران بالأمل أكثر من غيرهما بشأن التنمية المستدامة للسياحة هما مفهوم "البصمة الإيكولوجية" والإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية. وركزت حلقة العمل على اقتراح إيجاد شراكة تستفيد من الخبرة القائمة واقتراح إنشاء فريق يقوم بصياغة وتنفيذ أداة لصنع القرارات من أجل التخطيط المستدام للسياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الجزر الصغيرة.

١٣ - بوابة معلومات بشأن إدارة النفايات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية

تشكل إدارة النفايات صعوبات خاصة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، وهي صعوبة ناجمة جزئياً عن صغر المساحة البرية وارتفاع نسبة الكثافة السكانية في تلك الدول، والهياكل المحدودة، وضرورة التصدي لإدارة الكثير من أنواع النفايات، بما فيها القمامة، ومياه المجاري، والنفايات الخطرة والسامة، والنفايات السائلة. وقد ناقشت حلقة العمل مسألة بوابة المعلومات بشأن إدارة النفايات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية تستخدم كأداة تتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية من جميع الأقاليم تشارك المعلومات عن المبادرات والمشاريع والأنشطة وأفضل الممارسات، وغير ذلك من المعلومات التي تتناول إدارة النفايات.

١٤ - من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء - نموذج لبناء شراكات في منطقة الكاريبي الأوسع وما وراءها

أقامت مبادرة شراكة "من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء" روابط ونهجاً شاملة للقطاعات إزاء إدارة مستجمعات المياه والنظام الإيكولوجي البحري. وقد أعلنت مبادرة الشراكة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ واستمرت في إشراك مَنْ يمارسون في جميع القطاعات مهام تتعلق بالإدارة البحرية وإدارة المياه العذبة. ويتألف هيكل مبادرة الشراكة المنشأ حديثاً من لجنة تنفيذية ومجلس. وتتولى اللجنة التنفيذية توجيه المبادرة وتيسير الشراكات الجديدة في المجالات المواضيعية الرئيسية المتمثلة في الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، والنقل البحري السليم بيئياً، والسياحة المستدامة، والإدارة البحرية المستندة إلى النظم الإيكولوجية. وكانت مبادرة الشراكة نموذجاً ناجحاً لتنفيذ شامل للقطاعات للإدارة المستندة إلى النظم الإيكولوجية للمناطق البحرية والساحلية من أجل التنمية المستدامة. وكانت حلقة الوصل بين برنامج العمل العالمي وإدارة شؤون المحيطات والغلاف الجوي شراكة تم إنشاؤها من خلال شراكة "من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء". وقامت بالعمل مع بلدان منطقة الكاريبي الأوسع لتيسير تنفيذ برامج العمل الوطنية.

١٥ - الإدارة البيئية التعاونية: شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بشأن مبادرات مياه التصريف وإعادة التدوير

يسرت حلقة العمل هذه مناقشة نتائج مجموعتي شراكة: المبادرة الإقليمية لإعادة التدوير لجزر المحيط الهادئ، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ. وكانت المبادرة الأولى قد تكونت نتيجة لسلسلة من القرارات الإقليمية متعددة الأطراف والمتشابكة وبين البيانات المشتركة مثل الاتفاق البيئي التعاوني الذي يرمي إلى تطوير وتنفيذ السياسات البيئية المستدامة. أما الأخيرة فكانت قد استضافت مبادرة لبناء القدرات تسمى "تحسين التصحاح وإدارة مياه التصريف للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ"، التي ركزت على النهوض بإدارة مياه التصريف من خلال التبادل التعاوني فيما بين المدربين. واعتُبرت الشراكات متعددة القطاعات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وسائل لإيجاد تآزر بين البرامج القائمة، وتوحيد وحشد الموارد، وتوفير المساعدة التقنية المتضامنة دعماً للإدارة البيئية التعاونية. وركزت حلقة العمل على تعزيز وتكامل الشراكات القائمة، ووضع وتنفيذ حملات إعلامية، وتشجيع نظم بديلة ليس لها تأثير يُذكر على الموارد المائية وموارد الأرض لجمع ومعالجة مياه التصريف المتزلية والزراعية.

١٦ - التماس حلول لإدماج أصحاب المصلحة في الهدف الرامي إلى تحقيق الإدارة المستدامة للمياه العذبة والمناطق الساحلية على المستويين المحلي والوطني في منطقة الكاريبي الأوسع

أبرمت الإدارة الوطنية للبحار والغلاف الجوي في الولايات المتحدة، ومكتب تنسيق برنامج العمل العالمي مذكرة تفاهم شاملة في مؤتمر "من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء" الذي عُقد في ميامي في آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد أنشأت المذكرة إطاراً للتعاون بشأن الأنشطة ذات الصلة بالتلوث الساحلي والبحري الناتجين عن تدهور الأراضي والسواحل داخل منطقة الكاريبي الأوسع، وأنشأت مكتباً داخل مكتب موظفي البرامج الدولية التابعين للوكالة الوطنية لخدمة المحيطات في الولايات المتحدة. ووفّر المكتب المنشأ حديثاً مساعدة تقنية مباشرة كما قدم المشورة للحكومات داخل منطقة الكاريبي الأوسع فيما يتعلق بوضع برامج عملها الوطنية ومنع التدهور البحري من الأنشطة البرية ومراقبته والقضاء عليه، واستخدام مثل هذه البرامج الوطنية كأدوات لتعزيز البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية، وتعميق الوعي البيئي. وشددت حلقة العمل على ضرورة العمل الجماعي وعلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في نهج تشاركي يهدف إلى اتخاذ إجراءات وقائية، والاستفادة من التحليلات المتكاملة للمبادرات الراهنة. واستهدفت الشراكة توسيع تنفيذ برامج العمل الوطنية إلى منطقة المحيط الهادئ، ومنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومناطق أخرى، عن طريق وثيقة توجيه بشأن أفضل الممارسات وإقامة شبكات إقليمية للبلدان التي لديها برامج عمل وطنية.

١٧ - التحدي المائل في الربط بين إدارة مناطق المياه العذبة وإدارة المناطق الساحلية

ركزت حلقة العمل على تحديد العقبات التي تحول دون قيام روابط بين أصحاب المصلحة في إدارة مناطق المياه العذبة وأصحاب المصلحة في إدارة المناطق الساحلية. وقد عولجت وجهات نظر من إدارة أحواض الأنهار وإدارة مستجمعات المياه، ومن إدارة المنطقة الساحلية والنظام الإيكولوجي البحري. وتناولت المناقشات وجهات نظر كل من إدارة أحواض الأنهار ومستجمعات المياه، وإدارة المنطقة الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية. وقدم تحليل لأكثر من ٢٠ حالة وفّرت أمثلة على أفضل الممارسات في الربط بين إدارة مستجمعات المياه والإدارة الساحلية على المستوى التشغيلي. وبالإضافة

إلى ذلك، أُشير إلى عدد من النهج المبشرة بالأمل المستخدمة بموجب مشروع الشراكة للإدارة البيئية لبحار شرق آسيا. ومع ذلك، كانت وجهة نظر مجتمع المياه العذبة هي أن تنفيذ الهدف الذي حددته القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٥ لخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية يوفر فرصة لإدماج الرابطة بين المياه العذبة والسواحل في الإصلاح المؤسسي، بصورة أكثر فعالية. وتم تشجيع أصحاب المصلحة على مباشرة ورعاية مشاريع إيضاحية وإقامة شبكات لتبادل الخبرات بشأن فرص وضرورة الربط الكافي لمستجمعات المياه بنهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويبدو أن أوامر إطار النتائج في الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي توفر مؤشرا واقعا يستند إلى النتائج وآلية للإبلاغ عن التقدم المحرز. وأشارت مناقشات حلقة العمل أيضا إلى مجموعة أدوات الشراكة العالمية في مجال المياه التي توفر وسيلة فعالة لتوسيع مبادرات إدارة المياه العذبة المرتبطة بالمناطق الساحلية. وعلاوة على ذلك، أوصت حلقة العمل بتحسين إدماج وضع الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المياه وفقا لهدف عام ٢٠٠٥ للقمة العالمية للتنمية المستدامة ولبرامج العمل الوطنية لتنفيذ برنامج العمل العالمي.

١٨ - بيان عملي لنهج الإدارة المتكاملة للمياه العذبة والبحار لمنطقة زيامن - جانغجو - لونغيان في إقليم فوجيان

ترجع الإدارة الوطنية للبحار والغلاف الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال شراكاتها الحالية في البرنامج في إطار إدارة التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنطقة الساحلية في بحر الصين الجنوبي، واتفاق العلوم والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على تقديم المساعدة التقنية لتطوير خطة عمل للبيان العملي لمنطقة زيامن - جانغجو - لونغيان في إقليم فوجيان، بهدف تقليل تأثيرات مصادر التلوث البرية على البيئة البحرية. وسوف تقدم إدارة البحار والغلاف الجوي التابعة للولايات المتحدة الأمريكية المساعدة التقنية لتقييم تأثيرات المواد الأتروفية والملوثات من مصادر مستجمعات المياه، وتدريباً على تطوير واستخدام نظم المعلومات الجغرافية عن مستجمعات المياه، ومساعدة في تطوير برنامج إدارة متكاملة للسواحل ومستجمعات المياه لعلاج مصادر التلوث البرية. واستناداً إلى تجربة الصين في الإدارة الساحلية المتكاملة في بلدية زيامن التي تمتد ١٠ سنوات، تركزت المناقشات على المبرر لتوسيع المشروع إلى نهر جولونغيان، في ضوء اعتبارات نقل التلوث وحمله. وتم التشديد على أهمية إقامة شراكات جديدة فيما بين المدن والمنظمات الرئيسية إلى جانب مشاركة شعبية متوازنة.

١٩ - الشراكة الصينية الأفريقية والشراكة الصينية العربية للتعاون البيئي

تم الاتفاق على الشراكة بين الصين والدول الأفريقية في نيروي بكينيا في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وعلى الشراكة بين الصين والدول العربية في دبي، بالإمارات العربية المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وكانت هاتان الشراكتان قد أجرتا دورات تدريبية على إدارة المياه ومعالجة مياه المجاري البلدية، ووضعت خططا لمواصلة التدريب على هذه المسائل وعلى مسائل أخرى متعلقة بالمياه. واعتُبرت الشراكتان مبادرة تعاونية فريدة ومثالا على إقامة الشراكات بين بلدان الجنوب مع إمكانات للتوسع في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك القدرات على مكافحة مصادر التلوث البري وخفض مخاطر الكوارث وتدهور الأراضي.

المرفق الثالث

مساهمة أصحاب المصلحة

- ١ - لقد بيّن جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرج للتنفيذ، والأهداف الإنمائية للألفية الإطار لالتزاماتنا وأنشطتنا بشأن التنمية المستدامة، وبصورة خاصة في قضايا المناطق البحرية والساحلية.
- ٢ - ولقد اغتنم أصحاب المصلحة من عدة مجموعات رئيسية فرصة انعقاد الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية لاستعراض حالة البيئة البحرية والتهديدات التي تتعرض لها من مصادر التلوث البرية^(١). ونحن قلقون إزاء سرعة خطى التوسع العمراني في المناطق الساحلية، وتزايد الانبعاثات من المصادر الصناعية والزراعية والمتزلية، وتعاطم استغلال الموارد البحرية التي تعرّض البيئة البحرية لإجهاد متنام في العديد من أجزاء العالم. ومن تأثيرات الأنشطة البرية الأخرى على المحيطات، تغير المناخ الذي يسببه الاحتراق العالمي، والذي تؤدي نتائجه إلى تدهور الموائل والحياة البحرية.
- ٣ - ويدرك أصحاب المصلحة التقدم الذي أحرز في بعض المناطق في إنشاء نظم لرصد مستويات التلوث ومكافحته. إلا أن هذه النظم غير مكتملة، في أماكن عديدة، أو أنها لا تنفذ بنشاط كاف لمنع حدوث مزيد من التدهور. ونحن نعتقد أن برنامج العمل العالمي يوفر فرصة فريدة لتركيز الاهتمام على حجم المشاكل وتأمين الالتزام السياسي رفيع المستوى لبرنامج عمل يتسم بقدر أكبر من التصميم على المستويين الوطني والدولي.
- ٤ - ويؤكد أصحاب المصلحة أن تحديد الأهداف ووضع الجدول الزمني وإعلان الالتزامات بموارد ملائمة أمور بالغة الأهمية بالنسبة إلى إنجاز برنامج العمل العالمي والحفاظ على بيئتنا البحرية.
- ٥ - ويؤمن أصحاب المصلحة بأن إشراكهم في كل مراحل وضع الاستراتيجيات وتنفيذها على المستويين الوطني والمحلي يكتسي أهمية حيوية، مع الاستفادة الكاملة من معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم. وينبغي أن تستند برامج العمل الوطنية إلى مشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة على جميع المستويات وأن تشمل تدابير للتوعية وفهم القضايا والمشاكل وتنمية قدرات المجموعات وعامة الجمهور كيما يؤدي أدوارهم في التأثير على عمليات صنع القرار وفي اقتراح الحلول وتنفيذها.
- ٦ - إن أصحاب المصلحة يعملون بالفعل في شراكات على تنفيذ برنامج العمل العالمي، غير أن هذه الشراكات لا تلقى، في غالب الأحيان، الدعم بالتمويل الكافي لتمكينها من تقديم كامل إمكاناتها ولتشجيع تكرار التجارب الناجحة. وينبغي أن يتألف التمويل للشراكات من موارد جديدة وإضافية على حد سواء ومن كل من الحكومات وأصحاب المصلحة. وينبغي تشجيع المؤسسات المالية الدولية على ممارسة مزيد من المرونة في دعم أنشطة أصحاب المصلحة لغرض تنفيذ برنامج العمل العالمي.

(١) أثناء العملية التحضيرية للدورة الثانية، عُقدت عملية استشارية مع المجموعات الرئيسية ومع أصحاب مصلحة آخرين لوضع مساهمات أصحاب المصلحة في إعلان بيجين ومساهمة أصحاب المصلحة في الدورة الثانية لبرنامج العمل العالمي. وقد تم تجميع مساهمات أثناء الاجتماعات التي عُقدت في مدينة مكسيكو، واستكهولم، ونيويورك، ولندن، وبيجين. وقد كُملت هذه المساهمات العملية الاستشارية غير الرسمية. واستند أصحاب المصلحة الذين حضروا الدورة الثانية إلى نتائج هذه العملية وأضافوا إليها ووضعوها في صيغتها النهائية.

٧ - ودعماً لتنفيذ برنامج العمل العالمي سوف يقوم أصحاب المصلحة بما يلي:

- (أ) استغلال خبراتهم وتجاربهم العلمية والتقنية والسياسية لتحديد وإبراز التدهور في البيئتين البحرية والساحلية وفي أحواض الأنهار المرتبطة بهما من جراء الأنشطة البرية؛
- (ب) والدعوة إلى حلول للمشاكل المحددة ووسائل التغلب على العقبات لتنفيذ برنامج العمل العالمي؛
- (ج) وممارسة الجهود، في عملياتهم وأنشطتهم الخاصة، للإقلال إلى الحد الأدنى من التأثيرات على البيئة البحرية، موفرين بذلك قدوة تُحتذى؛
- (د) وتشجيع المشاركة المدنية في تنفيذ أهداف برنامج العمل العالمي، وخاصة على المستويات المحلي ودون الوطني والوطني؛
- (هـ) وعرض الشواغل التي يثيرها برنامج العمل العالمي، وخاصة فيما يتعلق بالروابط بين بيئات المياه العذبة والبيئات الساحلية والبحرية، والتشديد عليها في المنتديات البيئية الدولية، بما في ذلك الاجتماعات السنوية لأسبوع المياه العالمي في استكهولم، والمنتديات العالمية للمياه؛
- (و) وتوفير القيادة لتحديد التكنولوجيات الابتكارية واختبارها وتشجيع النهج المجتمعية القاعدة لخفض التلوث من الأنشطة البرية، ولا سيما من الفضلات البشرية والصناعية؛
- (ز) ومحاولة زيادة الاتصال والتعاون بين أصحاب المصلحة في البرامج والأنشطة التي تدعم بصورة مباشرة وغير مباشرة برنامج العمل العالمي؛
- (ح) والعمل مع مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تطوير شراكات ملائمة لتحقيق برنامج العمل العالمي وتحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في الدورة الثانية؛
- (ط) والعمل على وضع قيم كمية على البيئة البحرية وأوجه استخدامها والتعريف بها، بما في ذلك، في جملة أمور، العمل على المستوى الوطني مع وزارات البيئة؛
- (ي) وتشجيع التعاون مع الحكومات على المستويات المحلي ودون الوطني والوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي لدعم تنفيذ الالتزامات الدولية؛

٨ - ويدعو أصحاب المصلحة الحكومات والهيئات الأخرى التي تنفذ برنامج العمل العالمي إلى القيام بما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية مع تخصيص موارد كافية؛
- (ب) وتعميم وإدماج برنامج العمل العالمي في كل الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات البيئية الوطنية، بما في ذلك برامج استراتيجيات الحد من الفقر، وإدراج الأهداف والغايات ذات الصلة في تلك الاستراتيجيات والسياسات؛

- (ج) وممارسة الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي، عن طريق تحديد أهداف كمية معينة لخفض الآثار المعاكسة من الأنشطة البرية من فئات المصدر التسع جميعها المعرفة في برنامج العمل العالمي، وكفالة استخدام الآليات القائمة لتحقيق تلك الأهداف؛
- (د) وإعادة التمويل الكامل للعمل في مجال المياه الدولية في الجمعية التالية لمرفق البيئة العالمية، وفي غضون ذلك، تقديم الدعم لصندوق تبرعات يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتغطية التخفيض في التمويل الذي أُتفق عليه في جمعية المرفق الماضية؛
- (هـ) وتمويل برنامج عمل مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتأييد تشديده على مساعدة البلدان والمناطق في وضع وتنفيذ برامج عملية المنحى على المستويات المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي؛
- (و) وكفالة توفير القدر الملائم من بناء القدرات وتبادل المعلومات والتعليم العام بوصفها أدوات لتنفيذ برنامج العمل العالمي؛
- (ز) والعمل عن طريق مجالسها الوطنية للتنمية المستدامة والهيئات المماثلة على إشراك أصحاب المصلحة في وضع خيارات للسياسة الوطنية وتطوير شراكات لتنفيذ برنامج العمل العالمي وتحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في الدورة الثانية؛
- (ح) وتعزيز ودعم الإطار المحلي لجدول أعمال القرن ٢١ لإشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج العمل العالمي؛
- (ط) وإشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين إشراكا نشطا في تحديد المشاكل، ووضع برامج العمل وأنشطة تنفيذه، استنادا إلى المعارف التقليدية والموارد المحلية الأخرى؛
- (ي) ورعاية التنسيق فيما بين الحكومات والمنظمات المحلية والإقليمية والتعاون فيما بين البلدان المجاورة ومنظمتها؛
- (ك) وتشجيع الشراكات الهامة مع أصحاب المصلحة وعمامة الجمهور في دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي والمشاركة فيها؛
- (ل) وكفالة أن تكون كل خطط تنمية وإدارة أحواض الأنهار التي تصب في المناطق الساحلية شاملة صراحة بين أهدافها حماية البيئة البحرية والساحلية ومواردها الحية، مستجيبة بذلك لحاجات سكان أحواض الأنهار وللنظم الإيكولوجية للمياه العذبة؛
- (م) ووضع قدر أكبر من التشديد على توفير مرافق صغيرة ومتوسطة الحجم لمعالجة مياه التصريف وتقديم دعم مالي لبدائل المجاري الضخمة الحجم ومحطات معالجة مياه التصريف البلدية، بوصف ذلك إحدى وسائل معالجة تلوث المناطق الساحلية وأحواض الأنهار المرتبطة بها بمجأة المجاري؛
- (ن) وتنفيذ خطة لاستعادة المناطق الساحلية تركّز على خسارة صفرية، كوسيلة للتصدي لتدهور الموائل الساحلية؛

(س) وإيلاء أولوية عالية لتحديد وتنفيذ برامج وتدابير ملائمة تتسم بفعالية التكاليف لمعالجة التصريفات المصدرية وغير المصدرية للمغذيات، وبالأخص برامج لإدارة ومنع تسرب النيتروجين والفوسفور من النشاط الزراعي؛

(ع) وكفالة أن تكون برامج العمل الوطنية والإقليمية بموجب برنامج العمل العالمي متمشية مع المبادئ الأساسية لإدارة النظم الإيكولوجية، والشفافية، والتثقيف البيئي، والتدريب، وبناء القدرات المؤسسية، وتوعية عامة الجمهور ومشاركته، والنهج المتكاملة والإنصاف، ومبدأ "تغريم الملوث" والمبادئ التحوطية؛

(ف) وفهم أن الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه مع المناطق الساحلية والبحرية يجب أن تراعي العوامل الجغرافية الملائمة وكذلك العوامل التقنية والسياسية؛

(ص) وتحديد وتنفيذ جداول زمنية للقيام على مراحل بإلغاء الإعانات لجميع المواد والممارسات المدمرة للبيئات الساحلية والبحرية ومستجمعات المياه وأحواض الأنهار المرتبطة بها؛

(ق) وإنشاء نظم بيانات ومعلومات لكفالة حفظ البيانات والمعلومات لأجل طويل بغية تيسير تبادلها وتطوير برامج لبناء القدرات للدول التي تفتقر إلى الخبرات ذات الصلة؛

(ر) والتصديق على الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها هي والبروتوكولات المتصلة بها ذات الأهمية بالنسبة إلى تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي، بأسرع وقت ممكن؛

(ش) الاضطلاع مع مجالسها الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة أو الهيئات المماثلة، إعدادا للدورة الثالثة لبرنامج العمل العالمي، بتقييم للتحديات والعقبات التي تعترض تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب برنامج العمل العالمي والتوصية بخيارات للسياسة للدورة الثالثة لبرنامج العمل العالمي؛

(ت) والنظر في عقد الدورة الثالثة لبرنامج العمل العالمي بالاقتران بحدث دولي رئيسي للمياه العذبة بغية تيسير تحسين التعاون بين مجتمعات أصحاب المصلحة في مناطق المياه العذبة والمناطق الساحلية والبحرية.

المرفق الرابع

تلخيص الرئيس لمناقشات المائدة المستديرة الوزارية

- ١ - أجرى الوزراء ونواب الوزراء والممثلون رفيعو المستوى الذين حضروا الجزء الوزاري/رفيع المستوى من الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية مداولات تناولت قيمة البرنامج كأداة مرنة غير ملزمة وتكاملية وحفّازة للتنمية المستدامة للسواحل والمحيطات والجزر ومستجمعات المياه المرتبطة بها، وكأداة فعالة لدعم الإدارة البيئية الأوسع والأهداف الإنمائية المستدامة.
- ٢ - وقد ركّز الممثلون مناقشتهم على التدابير العملية التي يمكن أن يعتمدوها ويطبقوها من أجل:
 - (أ) إدماج وتعميم تنفيذ البرنامج في التخطيط الإنمائي الوطني عن طريق وسائل تشمل حشد التمويل المحلي والدولي المتزايد؛
 - (ب) تعزيز تنفيذ البرنامج على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.
- ٣ - وكان متوقعا أن تساهم هذه التدابير في تحقيق أهداف وغايات الاستدامة المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك المرتبطة بإعلان الألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ.
- ٤ - وتبادل الوزراء والممثلون رفيعو المستوى، استنادا إلى الخبرات الوطنية، الآراء بشأن طائفة من الاستراتيجيات لتنفيذ البرنامج على مختلف مستويات الحكومة. وقد حددوا عدة قضايا تتطلب اهتماما عاجلا على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي لتيسير تنفيذ البرنامج.
- ٥ - وسلّم الوزراء والممثلون رفيعو المستوى بأن الشواغل المتعلقة بإدارة المستدامة للسواحل والمحيطات نادرا ما تنعكس في العمليات الإنمائية الوطنية، بما فيها العمليات المرتبطة بالاجتماع الدولي مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة.
- ٦ - وشملت الأمثلة على التعميم الناجح للبرنامج في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تنفيذ المشاريع على مستوى المجتمع المحلي، وإضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج في شكل مكاتب وطنية مكرسة له وتخصيص ميزانيات محلية للأنشطة المتصلة بالبرنامج. وأشارت بلدان أخرى إلى وضع خطط شاملة لاستخدام الأراضي وإنشاء صناديق مكرسة للبيئة لدعم الأنشطة البيئية باعتبارها أدوات لدعم تنفيذ البرنامج.
- ٧ - واستعرض الوزراء والممثلون رفيعو المستوى نتائج الأيام الثلاثة الأولى للاجتماع، فشددوا على أهمية التنسيق المشترك بين القطاعات في وضع وتنفيذ صكوك متصلة بالبرنامج على المستوى الوطني. وشملت الأمثلة على التنسيق الوطني الناجح المشترك بين القطاعات إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات على المستوى التقني ومستوى السياسة العامة ومستوى السياسات المحلية. وأشار إلى ضرورة وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات تنفذ بمشاركة جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك المستوى الوطني والإقليمي والبلدي. ويمكن أن يوسع ذلك عن طريق شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٨ - واعتُبرت المشاريع الأهلية بالغة الأهمية. وقدمت عدة أمثلة لمشاريع سبل العيش المستدام التي تشجع حفظ البيئة وسبل العيش المستدام، بما في ذلك إعادة زراعة أشجار المنغروف، وزراعة الحشائش البحرية وإدارة مصائد الأسماك.

٩ - وشدد الوزراء والممثلون رفيعو المستوى على ضرورة تحسين إنفاذ التشريعات والامتثال لها، بما في ذلك عن طريق التثقيف والتوعية. واقترح أن ينصب مزيد من التشديد على استخدام الحوافز الاقتصادية مثل الصكوك السوقية القاعدة، وتشجيع الامتثال الطوعي عن طريق قدر أكبر من مشاركة المجتمعات المحلية.

١٠ - وشدد الوزراء والممثلون رفيعو المستوى على أهمية الأدوار التي يمكن أن تؤديها برامج الرصد الفعال الوطنية والإقليمية لدعم وضع سياسات محسنة، ومزيد من اتخاذ القرارات عن علم والامتثال الأفضل للتشريعات.

١١ - وجرى التشديد على الرابطة بين البرنامج والتنمية الاقتصادية مع الحاجة إلى تحديد القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها الموارد الساحلية والبحرية والتوسع في استخدام تقييمات الأثر البيئي. وأوصى بزيادة استخدام تحديد القيم الاقتصادية وتحليل جدوى التكاليف كوسيلة لدعم النهج الوقائي في معالجة أولويات الإدارة البيئية. وجرى التشديد على الحاجة إلى الاستمرار في بناء القدرات، بما في ذلك التدريب والدعم بالتكنولوجيا على كل المستويات، داخل إطار خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

١٢ - وأشار الوزراء والممثلون رفيعو المستوى إلى قيمة وسائل الإعلام والتعليم البيئي والتوعية في تمكين المجتمعات، وتغيير السلوك والمواقف، وتوفير خدمات المراقبة والمساءلة. وأكدوا أن الإجراءات الإقليمية المنسقة من خلال آليات مثل برامج البحار الإقليمية واتفاقياتها وبروتوكولاتها، أدوات فعالة لدعم العمل الوطني وزيادة ملكية الحكومات الوطنية ومساهماتها في تنفيذ الاتفاقية وخطط العمل الإقليمية؛ وفي الوقت ذاته، فإن هذه الجهود من شأنها أيضا أن تسد الاحتياجات والأولويات الوطنية. وحث الممثلون على التصديق المبكر للاتفاقات الإقليمية مع أن الآليات الإقليمية، حيث توجد بالفعل، تشدد على الحاجة إلى تبسيط التنسيق وتحسينه.

١٣ - وأعرب الوزراء والممثلون رفيعو المستوى عن قلقهم إزاء بطء تنفيذ بعض الأهداف والغايات الدولية المتصلة بالسواحل والبحار، بما في ذلك هدف عام ٢٠١٥ المتعلق بالتصحيح، وهدف الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ونهج الإدارة القائم على النظام الإيكولوجي. وشددوا، استنادا إلى المنجزات التي تحققت حتى الآن، على أن بوسع البرنامج أن يكمل ويسرع تحقيق هذه الأهداف العالمية.

١٤ - وسلّم الممثلون بوجود عدة تحديات تواجهه في الوفاء بالتزامات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التي تتناول قضايا مشتركة مع قضايا البرنامج. واقترح أن يسهل البرنامج تنسيق تنفيذ هذه الاتفاقات على كل من المستوى الإقليمي والوطني. ومن شأن البرنامج، في سياق ذلك أن يصبح آلية تكاملية بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وأن يُنشئ روابط بين تلك الاتفاقات والبرامج الإقليمية ذات الصلة.

١٥ - وشدد الممثلون على الحاجة إلى توفير الدعم المالي لمعالجة المسائل المتصلة بإدارة السواحل والمحيطات ومستجمعات المياه المرتبطة بها داخل الخطط الإنمائية والإقليمية والعالمية. وذكروا أنه يمكن للبرنامج أن يسهل توفير دعم من الجهات المانحة استنادا إلى الأولويات الوطنية والإقليمية المتفق عليها. وأخيرا فإن الحاجة إلى آليات مالية عالمية، مثل مرفق البيئة العالمية، لمواصلة الاعتراف بالحاجات ومواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها مناطق إقليمية ودون إقليمية معينة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب أن تنعكس في المزيد من وضع وتنفيذ المشاريع والأنشطة الدولية.

١٦ - ورأى الوزراء والممثلون رفيعو المستوى أن من الضروري الإبقاء على البرنامج في رأس جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية، باعتباره آلية فعالة لتعزيز الإدارة المستدامة للسواحل والمحيطات ومستجمعات المياه المرتبطة بها. وأكدوا من جديد الحاجة بالغة الأهمية لتطبيق النهج المستندة إلى النظام الإيكولوجي، بين أمور أخرى، لتعزيز الرابطة بين إدارة المياه العذبة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية.

إعلان بيجين لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

نحن، ممثلي ١٠٤ حكومات، والمفوضية الأوروبية، بدعم قيم من المندوبين من المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية، وبموافقتهم،

وقد اجتمعنا في بيجين من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية،

وإذ نقر بأن الناس يعتمدون على البحار والسواحل ومواردها للحفاظ على بقائهم وصحتهم ورفاههم، وأن عدداً لا بأس به منهم يستمدون أمنهم الغذائي وسبل معيشتهم الاقتصادية من البيئة الساحلية والبحرية، وأن الكثير من هذه المناطق، وبخاصة تلك الكائنة في المناطق الساحلية المنخفضة، والدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة للتضرر من الارتفاع في مستوى البحر والكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ، علاوة على ما لتحمض المحيطات الناتج عن الأنشطة البرية من آثار على البيئة البحرية،

وإذ نلاحظ التوسع العمراني المطرد في المناطق الساحلية، مع كون ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان العالم يعيشون داخل ما لا يزيد عرضه على ١٠٠ كيلو متر من الساحل، وإذ يساورنا القلق إزاء النتائج التي كشف عنها تقييم البيئة البحرية الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقريره "حالة البيئة البحرية: اتجاهات وعمليات"، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالإفراط الحاد في وجود المغذيات في المياه الساحلية، والزيادة المتواصلة والمتوقعة في تصريف مياه المجاري البلدية والصناعية والزراعية غير المعالجة، والزيادة الكبيرة في الانبعاثات المحمولة عبر الغلاف الجوي،

وإذ ندرك الضرر المتزايد التي تلحقه تلك الاتجاهات بالناس وبالبيئة، بما في ذلك الإجهاد الذي يعتري النظم الإيكولوجية البحرية، وفقدان الشعاب المرجانية والأراضي الرطبة، وتلويث المصادر البحرية لغذاء الإنسان، والإضرار بأسباب الاستمتاع التي توفرها الشواطئ وبسلامة مياه الاستحمام،

وإذ نشير إلى الحاجة المستمرة إلى تحسين الرصد وتحديد الأخطار على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وإلى تقييم تأثير وفعالية التدابير التي تتخذ لعلاج تلك المشاكل،

وإذ نقر بأن برنامج العمل العالمي أداة فعالة في إدماج الشواغل البيئية في التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبأنه، بهذه الصفة، يسهم مساهمة هامة في إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الأهداف المتضمنة في إعلان الألفية،^(٢)

والأهداف التي يبرزها في جدول أعمال القرن ٢١،^(٣) وبرنامج عمل بربادوس^(٤) وخطة جوهانسبرج^(٥) لتنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية،^(٦)

وإذ نشدد على أهمية برنامج العمل العالمي في تناول التفاعل بين البر والبحر وإدماج المياه العذبة في نهج الإدارة الساحلية والبحرية، مما يقوي صحة الإنسان وسبل معيشته، بينما يشجع على تطبيق نهج قائمة على النظم الإيكولوجية،

وإذ نشير إلى أن الحاجة إلى توفير موارد مالية كافية وإلى بناء القدرات تمثل تحديات رئيسية تواجهها البلدان النامية من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي بنجاح،

وإذ نقر بالمساهمة الهامة لبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية، ومؤسسات التمويل الدولية في تنفيذ برنامج العمل العالمي، وإذ ندرك في الوقت ذاته، القيود المالية التي تُواجه عند ذلك التنفيذ، وما يترتب عليه من حاجة إلى تعبئة الموارد والدعم،

وإذ نشير إلى التقدم الذي أحرزته بعض البلدان في بناء القدرة المؤسسية واستحداث الأطر التشريعية والسياسات البيئية المتعلقة بالإدارة المستدامة للبيئتين البحرية والساحلية،

وإذ نؤيد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثالثة والعشرين، نظراً إلى الدور الأساسي لبناء القدرات في تنفيذ برنامج العمل العالمي،

وإذ نقر بالمساهمة الهامة للشراكات متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك تلك التي أُبرمت أثناء الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، بالنسبة إلى تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية بالارتقاء بالعمل بشأن الأهداف والغايات المتفق عليها والمعترف بها دولياً،

وإذ نعترف بالنتائج الناجحة والإنجازات التي تحققت في التقدم من التخطيط إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، وعلى وجه الخصوص، مساهمة مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (من مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.1.8 والتصويبات) المجلد الأول. القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.11.8 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.4 والتصويبات) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠ - ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

نقرر:

- ١ - أن نجدد التزامنا ببرنامج العمل العالمي بصفته أداة طيعة وفعالة لتحقيق التنمية المستدامة للبحار والسواحل والجزر،
- ٢ - أن نلتزم بدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١:
 - (أ) بتطبيق نُهج النظم الإيكولوجية؛
 - (ب) بتحديد قيمة التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها السواحل والبحار؛
 - (ج) بإقامة شراكات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛
 - (د) بالتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقليمي؛
 - (هـ) بتعميم برنامج العمل العالمي في الآليات الوطنية للتخطيط والتحويل الإنمائيين؛
 - (و) بدعم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بدوره في تيسير ودفع وتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي؛
- ٣ - نعرب عن تقديرنا لجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المساعدة على التقدم المحرز في جدول الأعمال بصدد التنمية المستدامة للبحار والسواحل والجزر، وناشده زيادة دعمه لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال زيادة المساهمات التي يقدمها صندوق البيئة، وزيادة التعاون والتنسيق مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتحسين التعاون مع جميع أصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة، بما فيها مصارف التنمية متعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

التدابير الوطنية

- ٤ - تعزيز الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ برامج عملنا وآلياتنا الإقليمية والوطنية لحماية البيئة البحرية من مصادر وأنشطة التلوث البرية، وذلك بالاتساق مع تشريعات التنفيذ والتمويل ذات الصلة، وتعميم أهداف برنامج العمل العالمي في تخطيط وتنفيذ التنمية، بما في ذلك برامج المستوى القطري التابعة للأمم المتحدة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأوراق استراتيجية الحد من الفقر، والتقييمات القطرية المشتركة، واستراتيجيات المساعدة القطرية، الرامية إلى خفض وإدارة مخاطر وتأثيرات التلوث الساحلي والبحري؛
- ٥ - الالتزام باستمرار سريان وأهمية برنامج العمل العالمي بصفته إطاراً أساسياً لحماية البيئة الساحلية والبحرية، والالتزام بقبول أهداف برنامج العمل العالمي وتعميمها عبر حكوماتنا، ودفعها إلى الأمام أيضاً، حسب مقتضى الحال، في المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة وفي مختلف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي نحن أطراف فيها والتي نشارك فيها؛
- ٦ - النهوض بالتنفيذ الفعال للاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي نحن أطراف فيها، والوثيقة الصلة بأهداف برنامج العمل العالمي؛

- ٧ - توثيق أواصر التعاون وتحسين التنسيق على كل المستويات من أجل تناول القضايا المتصلة بمسئوعات المياه، والسواحل والبحار والمحيطات بطريقة متكاملة، وإدماج الإدارة المتكاملة والاستخدام المستدام لأحواض الأنهار، والبحار والمحيطات، في السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة، وعلى الأخص من خلال تنفيذ النهج المتكاملة لإدارة موارد المياه، وإدارة الشريط الساحلي، وإدارة المناطق الساحلية، وإدارة المناطق الساحلية وأحواض الأنهار، وإزاء التغييرات المادية في الموائل وتدميرها؛
- ٨ - وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن برنامج العمل العالمي، بالتعاون الوثيق مع الإدارة المتكاملة الوطنية لموارد المياه وخطط كفاءة استخدام المياه، على النحو المنصوص عليه في خطة جوهانسبرج للتنفيذ^(٧)؛
- ٩ - تعزيز تطبيق نهج النظم الإيكولوجية على إدارة مستجمعات المياه والسواحل والمحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والجزر، وتدعيم التعاون الوطني والإقليمي والعالمي للمساعدة في إنجاز التطبيق المتزايد لنهج النظم الإيكولوجية قبل عام ٢٠١٠، على النحو المنصوص عليه في خطة جوهانسبرج للتنفيذ^(٨)؛
- ١٠ - زيادة جهودنا لإدراج وتعميم تحديد قيم اقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها البحار في عملياتنا بشأن المحاسبة وصنع القرار، مع المراعاة الكاملة لجميع الخدمات التي توفرها البيئة، بما في ذلك قيمتها المباشرة وغير المباشرة بالنسبة إلى المجتمعات والنظم الإيكولوجية؛
- ١١ - تكريس قدر إضافي من الجهود والتمويل والدعم لمعالجة المغذيات المحددة المصدر وغير المحددة المصدر، بما في ذلك مياه الصرف البلدية، والصناعية والزراعية، بصفتها فئات مصادر رئيسية ومتزايدة تضر بصحة الإنسان ورفاهه وبالبيئة مباشرة، بما في ذلك النظم الإيكولوجية ومستجمعات المياه المرتبطة بها؛
- ١٢ - استحداث وتنفيذ آليات قابلة للإدامة لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل، وتنفيذ برامج العمل والآليات الإقليمية والوطنية لحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث والأنشطة البرية؛
- ١٣ - تحسين نظم الرصد على كافة المستويات لتمكين الحكومات والمجموعات الرئيسية والجمهور من المساهمة في توفير فهم مشترك، ومعرفة مشتركة بالأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية والتدابير اللازمة لحمايتها ولتابعة تنفيذ برنامج العمل العالمي؛
- ١٤ - العمل بنشاط على النهوض بإشراك ومشاركة السلطات والمجتمعات المحلية والإقليمية وأصحاب المصلحة الهامين الآخرين في وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات العمل، ولا سيما على الصعيد المحلي، من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

(٧) المرجع المذكور سابقاً.

(٨) المرجع نفسه.

التدابير الإقليمية

١٥ - تعزيز اتفاقيات وبرامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، علاوة على الاتفاقيات والاتفاقات والبرامج الأخرى لحماية البيئة البحرية والساحلية، لكي تكون بمثابة آليات فعالة لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي وحماية البيئة البحرية واستخدامها بصورة مستدامة، عن طريق وسائل مثل وضع وتنفيذ بروتوكولات تُعالج مصادر التلوث والأنشطة البرية؛

١٦ - العمل عن طريق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئات والعمليات الإقليمية والأقليمية الأخرى، على تطبيق نُهج تستند إلى النظام الإيكولوجي على إدارة مستجمعات المياه والسواحل، والمحيطات، والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والجزر، والعمل على الصعيد الأقاليمي على استحداث وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتحسين التدابير، والتعاون، والفهم العلمي والتوعية البيئية وتبادل المعارف والتكنولوجيا والخبرات وتقاسمها؛

التدابير الدولية

١٧ - مناشدة وكالات الأمم المتحدة، والأفرقة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه، والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وبخاصة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وبخاصة بصفتها موطناً لطيور الماء، والاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وزيادة إدماج برنامج العمل العالمي في سياساتها وخططها وبرامجها بما يتوافق مع اختصاصاتها؛

١٨ - مناشدة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والبلدان المانحة مواصلة دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي على المستويات المناسبة، وزيادة مساهمتها في ضمان الاستدامة طويلة الأجل من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، وبناء قدرات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية، على وضع وتنفيذ برامج عملها الوطنية؛

١٩ - الترحيب بالشراكات الوطنية والإقليمية والدولية التي تمت مناقشتها أثناء الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي، والرامية إلى تعميم أعمال وغايات برنامج العمل العالمي في خطط عملها وأنشطتها وسياساتها وبرامجها وذلك على المستويات المناسبة، والحث على إيجاد شراكات جديدة مع جميع قطاعات المجتمع المدني، وتعزيز الشراكات القائمة بصفتها آليات بالغة الأهمية بالنسبة إلى التنفيذ الناجح لبرنامج العمل العالمي؛

٢٠ - دعم استمرارية برنامج العمل العالمي وتعميمه في الميادين الرئيسية لأنشطة التنمية العالمية، والنهوض به كوسيلة لإيجاد العمليات المتكاملة، والقيادة الفكرية والشراكات اللازمة لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات العالمية في مناطق مستجمعات المياه والمناطق الساحلية والبحرية الموصولة ببعضها من خلال النهج المستندة إلى النظام الإيكولوجي؛

- ٢١ - تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال التعاون مع المبادرات الدولية الأخرى من أجل وضع أنشطة مشتركة بشأن الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه؛
- ٢٢ - دعوة الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الدولية والإقليمية ذات الصلة بإنجاز أهداف برنامج العمل العالمي إلى أن تنظر في الانضمام إليها بحسب مقتضى الحال؛

تدابير برنامج الأمم المتحدة للبيئة

- ٢٣ - المصادقة على برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١، وتزكيته لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وتشجيع مجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي على تكريس المزيد من الموارد المالية لتنفيذ البرنامج، لا سيما على الصعيد الإقليمي؛
- ٢٤ - الترحيب بمنشور "توجيه لتنفيذ برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١"^(٩) الذي أنتجه مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كأداة ترمي إلى دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي بصورة تتفق مع القضايا الناشئة في سياق البيئة الدولية والتنمية المستدامة؛
- ٢٥ - الطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالمصادقة على هذا الإعلان، وعلى نتائج الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، باعتبار الإعلان والنتائج مساهمات قيمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ؛
- ٢٦ - الطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في عام ٢٠١١، بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، والسعي إلى الحصول على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم الاجتماع وتنفيذ نتائجه؛
- ٢٧ - الإعراب عن الامتنان الخاص والتقدير لحكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية لاستضافة الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية